الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الرحمن ميرة -بجاية-
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون

فرع: القانون العام

تخصص:القانون الدولي الإنساني

مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة

من إعداد الطالب :
- رحموني مجيد

تحت إشراف الأستاذ:
بوخلو مسعود

لجنـــة المناقشـــة:

1- الأستاذ : شراد محمد رئيسا

2- الأستاذ : بوخلو مسعود مشرفا ومقررا

3- الأستاذ : أوكيل محمد الأمين ممتحنا

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أغلى ما في الوجود زهو وجودي ونبع حبي وعطفي وحناني أمي وأبي سندي وأملي في الحياة، أدعو الله أن يطيل في عمرهما وأن يتمتعا بالصحة والعافية.

إلى سنابل الدرب الأخضر أخي وأخواتي.

إلى جميع أصدقائي وصديقاتي.

إلى كل من أعضاء جمعية فرسان صلداي بجاية .

وكل أعضاء الكشافة الاسلامية فوج شريف تيكاميرا.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر مع فائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذ الفاضل بوخلو مسعود الذي تفضل بالإشراف على مذكرتي والذي لم يبخل علي بالنصائح القيمة والتوجيهات السديدة والمعاملة الطيبة طيلة مشوار انجاز هذا العمل المتواضع.

الشكر موصول أيضا إلى جميع الأساتذة الاكارم في قسم العلوم السياسية بجامعة عبد الرحمان ميرة ابوداو على نضالهم في سبيل رفعة العلم وأهله

الشكر أيضا إلى جميع الزملاء والزميلات في دفعة الماستر على روح المثابرة والسعي لتقديم الأفضل

مقدمة

يولي المجتمع الدولي درجة كبيرة من الأهمية للدبلوماسية وتعزيز مكانتها في عالمنا المعاصر، حيث أصبحت موضوعا متشعبًا يثير الاهتمام للكثير من المشاكل والسعي إلى القضاء على كل ما من شيء يضّر الإنسان، فالدبلوماسية في وقتنا المعاصر تذهب إلى حدّ الاهتمام بأبسط حقوق الإنسان إلى أسماها قيمةً.

تستمد الدبلوماسية أهميتها من تكريسها لقواعد القانون الدولي ضمن السياسة الخارجية للدول، إذ أضحت محل اهتمام في مختلف الأوساط الأكاديمية والإعلامية والسياسية، وذلك من أجل تطوير الطاقم البشري القائم بالدبلوماسية بهدف تمثيل أحسن، وكذلك المحافظة على المصالح الحيوية للبلاد هذا من جهة، وفي المقابل السعي من أجل المحافظة على تحقيق الأمن والسلم الدوليين، لأن الواقع يثبت أنه بغض النظر عن الناحية الإنسانية للنزاعات، فهي تضرّ وتؤثر في مصالح الدول غير المتنازعة، غير أنه بعض النزاعات الدولية مدعّمة من طرف دول أجنبية وذلك خدمة لمصالحها.

فالعلاقات الدبلوماسية تحتل مكانة مرموقة حتى في ظلّ التحولات السياسية الجديدة، بعد قيام صراعات عرقية، ونزاعات حدودية و كذا المتغيرات الحيوية الطارئة في جميع ربوع العالم، وأصبح المجتمع الدولي مجنّد للقضاء عليها وتجاوزها، ذلك من خلال المساعي الدبلوماسية الحديثة في إطار منظمة الأمم المتحدة، التي تسعى جاهدة من أجل وضع حدّ للحروب والنزاعات.

فبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة في مجال فضّ النزاعات الدولية بالطرق الدبلوماسية، هناك جهود التكتلات والمنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، الذي ينتظر منها دورًا فعالا في إحلال الأمن والسلم الدوليين.

فالدبلوماسية الجزائرية حققت نجاحات صارخة على مدار الزمن والتاريخ، بدئا من القادة التاريخيين للثورة المظفرة، الذين جعلوا منها نبراسا يقتدى به عالميا حتى نيل الاستقلال، وفي جزائر الاستقلال أسست الدبلوماسية الجزائرية عصرها الذهبي المستلهم من القيم الإنسانية وقيم السلم والمصالحة التي نصت عليها المواثيق الدولية التحريرية.

فالسياسة الخارجية للجزائر ظلت على مدار عقود ثابتة، متثبتة على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، فضلا عن استعمال القوة أو التهديد لحلّ النزاعات والأزمات الدولية مع اعتماد الحلول السياسية والطرق الدبلوماسية، وهي الحكمة التي تشهد عليها الوساطات الدولية التاريخية، والتي قامت بها الجزائر بين عدة أطراف دولية متنازعة، زيادة على التأكيد علي مبدأ التعاون الدولي بصورة أكثر عدلا في مسعى دائم لدعم القضايا الدول النامية، وهو ما أسست له الجزائر منذ احتضانها لحركة عدم الانحياز سنة 1973، مبادئ أثبتت الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة جدّيتها وفاعليتها بالواقع نفسه في أكثر من مناسبة، فعلى غرار مناصرتها للقضايا العادلة في العالم، القضية الإريترية– الإثيوبية والقضية الإيرانية– العراقية وحقها في الاستقرار المصالحة، وما قضية مالي إلاّ إثبات آخر على ريادية الدبلوماسية الجزائرية في مجال الوساطة الدولية، بالوصول إلى اتفاق سلمي تاريخي بين الفرقاء الماليين.

إن المرجعية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية، والتي ترافق الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة تجلّت أيضاً، من خلال مواقفها الإنسانية والتضامن مع الشعوب التي تعيش تحت وطأة الحروب على غرار ليبيا سوريا اليمن والعراق، ودعم سياسة الحوار الداخلي بعيداً عن التدخل العسكري الذي يلقي بالشعوب والأبرياء خارج دائرة الأمن والسلم.

فمواقف الجزائر التي طالمَا صنعت ثقل حضورها بالمنابر الدولية دعّمتها أيضا تجربتها الرّائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرّف، وهي المبادرة بتجربة منع الفدية كمصدر لتمويل الإرهاب، ومبدأ نزع السلاح كأنجع السبل لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وحفظ الأمن كأولوية قصوى خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي، الأمر الذي عزّز علاقات الدبلوماسية السياسية بين الجزائر والعديد من الدول العربية والغربية ورفع مكانتها الدبلوماسية كفاعل إقليمي ودولي بامتياز.

ومن أجل الإلمام بموضوع الدبلوماسية الجزائرية، ومساهمتها في حلّ النزاعات المسلحة، وتقييم جهودها في هذا المجال ما علينا إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى فعالية الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة.

يستمد هذا الموضوع أهمية من كون الجزائر إحدى الدول الحديثة الاستقلال وأكثر الدول التي قضت فترة طويلة من الكفاح للتخلص من الاستعمار وتمكنت من فترة وجيزة من إيجاد مركز حيوي على المستوى الدبلوماسي بين الدول النامية عموما والقارة الإفريقية خصوصا، رغم حداثة البناء السياسي لمؤسسات الدولة حداثة التجربة الدبلوماسية وكونها قضت فترة عصيبة بما يسمى العشرية السوداء.

ومن هذا المبدأ أصبحت الدبلوماسية الجزائرية تستدعي الاهتمام فكريا وأكاديميا وعلميا عن طريق البحث في خبايا والمكونات الديناميكية الموجهة للعمل الدبلوماسي بما يسمح لها فرض ذاتها على المستوى الإقليمي.

إن المبررات الموضوعية لدراسة نموذج الدبلوماسية الجزائرية في كونها من أنجح الدبلوماسيات على المستوى القارة الإفريقية والمستوى العربي مما أصبح يعتمد عليها في تمثيل دول القارة على مستوى المحافل الدولية، وأحد أهم الشركاء في حل النزاعات الدولية ومحاربة الإرهاب.

ومن بين الدوافع الذاتية التي جعلتني ابحث في هذا الموضوع مايلي :

- الميل إلى البحث عن مدى مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة.
- معرفة المزيد من النشاط الدبلوماسي الذي تقوم به الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي.

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي الذي نقوم به على تتبع التطور التاريخي للدبلوماسية وكذلك الفترة التاريخية لجذور النزاع.

وكذلك على المنهج التحليلي وهذا لتحليل النزاع الأرتيري والأثيوبي وأيضا تحديد قضايا النزاع المالي وتحديد أسباب النزاع الإيراني والعراقي وكذلك حالة التدخل الدبلوماسي في حل النزاع الإثيوبي والأرتيري.

ولهذا تم تقسيمنا هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: والذي يتم التطرق فيه إلى تعريف الدبلوماسية وأنواعه والآليات الدبلوماسية لحل النزاعات السلمية ومراحل وسمات الدبلوماسية الجزائرية ومبادئها في تسوية النزاعات.

الفصل الثاني: والذي خصصناه لدراسة نموذج الوساطة في حل النزاع أرتيريا وأثيوبيا،وكذلك النزاع المالي والنزاع الإيراني كذا التدخل في الوساطة في حل النزاع الليبي.

الفصل الأول :

الدبلوماسية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين

تقوم الدبلوماسية بدور هام في نطاق العلاقات الدولية، فتتم بدور فعال وذلك بإقامة العلاقات بين الدول وتدعيمها، وكذلك تعالج كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول، وبفضلها يمكن التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، وكذلك عن طريقها يمكن حل المشكلات وتسوية الخلافات وحسن التفاهم بين الدول، وعن طريقها تستطيع كل دولة أن توطد مركزها وتعزز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى، فالدبلوماسية إذن بالنسبة للمجتمع الدولي بمثابة القوى المحركة للحياة الدولية ومبعث نشاطها، وهي بالنسبة لكل دولة بمثابة الأداة التي تمكنها من الحصول على كل المزايا التي تسعى إليها.

وان الدبلوماسية وبالرغم من اختلاف مفاهيمها أو المقاربات المعدة لتعريفها، فهي تعني نشاطا معينا تمارسه الدولة في مجال معين ومحصور للدولة وهو النشاط الخارجي، كما تعين الدبلوماسية الفاعلين الرسمين وقد تغيرت مع مرور السنين والعصور طرق وأشكال عملها.

المبحث الأول:

ماهية الدبلوماسية في القانون الدولي

تعتبر العلاقات الدبلوماسية بين الدول من أهم مظاهر السيادة، وخاصة في مجال العلاقات الدولية التي تقف معها على قدم المساواة من حيث السيادة والاستقلال، إلى جانب ذلك فإن الدول بوصفها هيئات سياسية واجتماعية لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الجماعات الدولية، ولهذا سنتطرق إلى مفهوم الدبلوماسية وأنواعها بصفة عامة في "المطلب الأول" ثم نتناول التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية، وسيماتها في "المطلب الثاني".

المطلب الأول:

مفهوم الدبلوماسية

للحديث عن الدبلوماسية ينبغي التمييز بين الدبلوماسية كظاهرة والدبلوماسية كتنظيم، وفي إطار تطور العلاقات الخارجية بين الدول يمكن تعريف الدبلوماسية كظاهرة بأنها" فن ممارسة التفاوض بين ممثلي التفاوض والوحدات الدولية بقصد تقريب وجهات النظر والتوفيق بين المصالح المتباينة لهذه الوحدات في إطار ما تسعى إلى بلوغه من أهداف، في حركية التفاعل الدولي " [1] .

أمّا الدبلوماسية كتنظيم فهي عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين ممثلي أشخاص القانون الدولي العام وفق منظومة من القواعد والأعراف الدولية والمراسيم في إطار ما يسعون إلى تخفيف في عملية تنفيذ السياسة الخارجية [2].

وتختلف الدبلوماسية عن البروتوكول والأتيكات والمجاملة، بكونها تتصرف بلباقة ولطف، أما البروتوكول فهي الحدود التي يتحرك بها الدبلوماسي طبقا للقواعد الموضوعة والمتعارف عليها في المعاملات الرسمية، والإتكيت هو آداب السلوك في كل ما يصدر عن الدبلوماسي من تصرفات

[1]–انظر: زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، الطبعة الأولى، دار الرواد، ليبيا، 1999، ص27.

[2]–عاطف فهد المغاربز،الحصانة الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص28.

مع الغير، أمّا المجاملة فليس لها قواعد مكتوبة بل هي إحساس بأن ما يقوم به الدبلوماسي من تصرفات التي سيدخل فيها السرور والبهجة في نفوس الآخرين[1].

وقد حظيت الدبلوماسية باهتمام دولي كبير، وأصبحت تتميز بطابعها المزدوج المتمثل في السعي والعمل على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين[2].

الفرع الأول : تعريف الدبلوماسية

اختلف فقهاء القانون الدبلوماسي في تقديم تعريف دقيق للدبلوماسية وانقسموا إلى اتجاهات مختلفة، لأنها تعتبر السياسة الخارجية للدول أو فنّ تمثيل الدول في المحافل الدولية عن طريق ممثلين معتمدين لهذا الغرض، من أجل الوصول إلى حلّ لفض المنازعات بين الدول عن الطريق التطبيق العملي للعلاقات القائمة بين الدول.

أولا: المفهوم اللغوي

اتفق جلّ المفكرين على أن كلمة دبلوماسية la diplomatie كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية diplôma وهي كلمة مشتقة من الفعل يطوي، فقد كانت تطلق على جزء من الوثائق الرسمية التي كانت تصدر عن الرؤساء السياسيين للمدن وتمنح للأشخاص على شكل امتيازات خاصة[3].

وانتقلت كلمة الدبلوماسية من اليونانية إلى اللاتينية ومنها إلى الأوروبية ثم إلى اللغة العربية، فقد كانت تستخدم في اللغة اللاتينية بمعنيين، المعنى الأول وهو الشهادة أو الوثيقة التي يتبادلها الملوك في علاقاتهم الدبلوماسية والتي تمنح حاملها امتياز معين، والتوصيات بحسن الاستقبال والاحترام.

---

[1]– شبانة عبد الفتاح، الدبلوماسية، القواعد القانونية، الممارسة العلمية، المشكلات الفعلية، مكتبة مدبولي، مصر، 2002، ص9.

[2]– عاطف فهد المغاربز، مرجع سابق، ص28.

[3]– غازي حسن صباريني، الدبلوماسية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص11.

و في ضوء هذا الاستعمال، عرفت اللغة الفرنسية ومن بعدها اللغة العربية كلمة diplôma بمعنى الشهادة العالية التي تمنح للدارسين.

أما المعنى الثاني: فانه يتعلق باستعمال الرومان لكلمة الدبلوماسية في أنه من خلالها يتمّ التمييز بين طباع المبعوث الدبلوماسي وما تقضيه الصفة من الآداب والمودّة المصطنعة وتجنب أسباب النقد، وهذا ما يقصد من كلمة diplôma اللاتينية أي بمعني الرجل المنافق أو ذو الوجهين، ومنها اشتقت كلمة diplomatie والتي تعني المخادع[1].

أمّا في مجال اللغة العربية، فقد استخدم العرب كلمتين للتعبير عن النشاط الدبلوماسي أو الممارسة الدبلوماسية، فاستخدمت كلمة (كتاب) للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة فيما بينهم والتي تمنح حاملها مزايا الحماية والأمان، وبهذا المعنى تقترب الكلمة من المعنى الذي أعطاه الإغريق لكلمة دبلوماسية، إلى جانب هذه الكلمة –كتاب– كانت كلمة سفارة تستخدم عند العرب بمعني الرسالة أي التوجه والانطلاق إلى قوم بغية التقائه[2].

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي

لقد اختلفت التعاريف المقدّمة لمصطلح الدبلوماسية من مفكر إلى آخر، خاصة الذين اختصوا بدراسة العلاقات الدبلوماسية، وعلى الرغم من ذلك، تعددت آراء الباحثين والمختصين حول الدبلوماسية فمنهم من أوجز ومنهم من أسهب في وضع تعريف محدد لها، ولهذا لابد من عرض التعريفات الدقيقة التي قدمت بشأن الدبلوماسية نوردها فيما يلي:

أ– تعريف معاوية بن أبي سفيان في مجال تحديد العلاقات الدبلوماسية " لو أن بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها".

[1]– سهيل حسن القنلاوي، غالب عواد حوامدة، القانون الدولي العام، حقوق الدول وواجباتها–الإقليم– المنازعات الدولية، الدبلوماسية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الأردن،2007 ، ص221.

[2]– علي حسن الشامي، الدبلوماسية،(نشأتها، وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية)، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص ص 34–33.

تتضمن هذه المقولة وصفًا للعلاقات التي تقوم بين البشر، إذ تشبيه الدبلوماسية بالشعرة حيث تتميز بالدقة والحرص على الاستمرار في العلاقات وعدم انقطاعها[1].

ب–وهناك من عرّف الدبلوماسية على أنّها: هي علم وفن فهي علم إدارة العلاقات الدولية بين الدول بالوسائل السلمية والتعامل مع الغير بالتفاوض معهم، ولها قواعدها وأساسها التي تطور باستمرار وفقا لما يطرأ على المجتمع الدولي، وما يسوده من مبادئ، وقد يقال "إنما يتكلم المدافع عندما يصمت الدبلوماسي" أو أن "الحرب استكمال لجهد الدبلوماسيين بطريقة أخري" كما قيل أن "الدبلوماسية هي فن التوفيق بين المصالح المتعارضة[2].

ج–وهناك تعريف آخر للدبلوماسية مفاده أنها "مجموع القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسيم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي أي الدول والمنظمات والممثلين الدبلوماسيين، مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وشروط ممارستهم ومهامهم الرسمية، والأصول التي يترتب لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة كما أنها أيضا "فن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاجتماعات و المعاهدات"[3].

د–وقد عرّفها راؤول جنيه بأنها فنّ تمثيل الحكومة ورعاية مصالح الدول لدى بلد أجنبي، ويتضمن هذا السهر على احترام حقوق ومصالح الدول وإدارة العلاقات الخارجية طبقا للتعليمات المرسلة والقيام بالمفاوضات الدبلوماسية[4].

ر–كما عرف الأستاذ فودن يوريه الدبلوماسية بأنها هي فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد في الدول الأجنبية وبالتالي فهي تثير إدارة الشؤون الدولية ومتابعة المفاوضات السياسية والعلاقات

[1]– عاطف فهد المغاربز، مرجع سابق، ص30.

[2]– شبانة عبد الفتاح، مرجع سابق، ص9.

[3]– عاطف فهد المغاربز، مرجع سابق، ص30.

[4]– غازي حسن صباريني،مرجع سابق، ص12.

الخارجية ورعاية المصالح الوطنية للشعوب والحكومات في علاقاتها المتبادلة في حالتي السلم والحرب، أي أنها وسيلة تطبيق القانون الدولي[1].

ومن خلال التعريفات السابقة يلاحظ أن مفهوم الدبلوماسية قد اختلف من مفكر إلى آخر، حيث اعتبرها البعض أنها علم، كما اعتبرها البعض الأخر بأنها فنّ، في حين نجد آخرون جمعوا بين الاثنين وهذا راجع حسب الأستاذ حسين قادري في كتابه الدبلوماسية والتفاوض إلى المحيط والتأثيرات العلمية التي يعيشها الباحث ويعود هذا الانقسام إلى تمسك البعض بالرأي التقليدي الذي يرى بأن الدولة مازالت الشخص الدولي الوحيد، بينما ترفض المجموعة الثانية ذلك وتقرّ بوجود أشخاص دوليون آخرون يفوق تأثيرهم أكثر من الدول[2].

لذا سوف نقوم بتعريف الدبلوماسية أنها تعني فن المفاوضة عن طريق إجراء مفاوضات بممثلين دبلوماسيين وذلك لفض النزاعات التي تحدث بين الدول وحلها بالطرق الدبلوماسية.

الفرع الثاني : أنواع الدبلوماسية

إن الدبلوماسية تتخذ أنواع مختلفة بهدف تحقيق مصالح والتي تقوم على أساس تبادل الآراء بين الدول، وتقوم على مجموعة من المستويات وهي علاقة تفاعلية بين دولة ودولة، وبين دولة و دول، وبين دولة ومنظمة في الداخل والخارج، تظهر لنا هذه النشاطات في ظل أنواع والتي تحدد بعامل محدد والمتمثل في التحول من دبلوماسية لأخرى وفقا لأسباب وأهداف تراها الدولة مناسبة.

ولقد تأثرت الدبلوماسية الجديدة بالتطورات السياسية والتكنولوجية، فازدياد المواصلات الجوية والتكنولوجية قربت المسافات وزادت درجة التدخل، كما أن توسع التجارة وازدياد التعامل الاقتصادي والثقافي والسياحي والعلمي جعل من أية مبادلات بين الشعوب والدول ظاهرة سياسية بالأساس. كما أن مجمل هذه التطورات سهلت على رؤساء الدول ووزراء الخارجية القيام بمهامهم الدبلوماسية.

---

[1]– غازي حسن صباريني، مرجع سابق، ص12.

[2]- حسين قادري، الدبلوماسية والتفاوض، الطبعة الأولى، منشورات خير جيس، الجزائر، 2007، ص11.

ولذلك فالهدف الأساسي من الدبلوماسية هو إنجاز المصالح في مجال العلاقات الخارجية، من خلال التفاوض والتفاهم، إلا أنها مع ذلك لا تكون بديلة عن حيازة أسباب القوة والتمتع الذاتي للدولة. فالدبلوماسية والقوة صفتان لعلاقة متوازية بحيث تدعم كل منهما الأخرى، ويعتر الكاتب والفيلسوف الفرنسي ريمون أرون أن للقوة دورًا أساسيًا لتحقيق أهداف الدّول،كما يرى أن العلاقات الدولية لا يديرها سوى شخصيتان هما الدبلوماسي والجندي[1].

وهذا ما يجعل أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية بتنوع أنماطها وتعدد أشكالها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وإنّما توسعت واتخذت أنواع مختلفة ومنها:

أولا : دبلوماسية القمّة

يقصد بدبلوماسية القمّة المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم، لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمّة، وقد ساهمت في تطوير العلاقات بين الدول واهتمام حكومات الدول في البعد الدولي.

واعتبرت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول، حيث أن باعتبار لقاء رؤساء الدول يساهم على توفير الوقت والجهد والوصول إلى اقتراحات هامة، وذلك لما لديهم من صلاحيات واسعة[2].

ثانيا: دبلوماسية الأزمات

يقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة[3].

فقد اعتمدت إدارة الأزمات الدولية في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة على كون أن المجتمع الدولي معرض باستمرار للأزمات الدولية المختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية والدينية والسياسية والاقتصادية بين الدول، ورغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لحل الأزمات الدولية.

[1] - ARON Raymond : paix et guerre entre les nations. calmann-lévy, 2004 , p165.
[2] -DE GUILLAUME (Devin) et MARIE Claude smouts, les organisations internationales, Armand colin, Paris, 2011,p85.
[3] - SIRACUS Joseph M : Diplomacy, Averty short introduction, oxford university, press, 2010, pp 181.184.

وكرست الدبلوماسية الأزمات في المجتمع الدولي كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول، وعادة ما تمنح للمبعوث الدبلوماسي الذي يتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة من التحرك الدبلوماسي وحلّ المشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة[1].

ثالثا: دبلوماسية التحالفات

تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرّس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية، ويقوم على وجود دوافع نتيجة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات السياسية التي أدت إلى زيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية، فقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي حسب الباحثان كيث هاملتون ورتشارد لتهورن، فإن الدبلوماسية قد دخلت مع تطور التكتلات الدولية مرحلة جديدة من تحول الدبلوماسية في حدّ ذاتها[2].

رابعا: الدبلوماسية الأمنية

إن الدبلوماسية الأمنية تهدف إلى مجالين من النشاط وهما

- مجال دفاعي أساسه عسكري
- مجال أمني ويحتوي على العسكري والأمني.

وتستخدم القوة المسلحة بعدة أشكال بالإضافة إلى استخدامها التقليدي، ونعني الاستخدام الفعلي بتحريك القوات على الأراضي لتغيير موازين القوة بناءا على منظور سياسي محدد ضمن مفاهيم الحرب المحدودة، وكذلك القوات المسلحة تستخدم وقت السلم للضغط والردع، وما يترتب عليهما من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية، لأن الدول لا تزال تنظر إلى القوة العسكرية التي تملكها حلفاؤها كضمان أساسي لبقائها[3].

[1]- HAMILTON Keith et RICHARD Langhorne, «the practice of Diplomacy: Evolution, theory and Administation", 2 edition, p 24.
[2]- HAMILTON Keith et RICHARD Langhorne,op_cit, P225.
[3]-MOKRANI Nassim,les nouvelles diplomaties ,edition casbah ,Alger 2005,P161.

المطلب الثاني:

الآليات الدبلوماسية لحفظ السلم والأمن الدولي

إن الآليات الدبلوماسية لحل النزاعات المسلحة نشأت كنقيض لحل الخلافات بالوسائل العسكرية، واستخدام القوة في العلاقات الدبلوماسية، وهذا ما لا يتفق بما جاءت به الأمم المتحدة من خلال ما ورد في ميثاقها، أو ما ورد في نصوص صادرة عنها تشترك في الهدف والمفهوم العام.

وفي هذا الصدد جاء اهتمام الفصل السادس من الميثاق المختص بحل النزاعات حلا سلميا وذلك من خلال نص المادة 33 الفقرة الأولى ما يلي يجب على أطراف أي نزاع دولي، من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر[1].

إن الآليات الدبلوماسية لتسوية النزاعات المسلحة تستوجب تدخل طرف ثالث، وذلك من أجل تسهيل حلّ النزاع واتفاق الأطراف المتنازعة لحلّ الخلافات بالوسائل السلمية، وقد ذكرت نص المادة 39 لميثاق هيئة الأمم المتحدة، أن في حالة نشوب نزاع ما من يهدد السلم والأمن الدوليين، يجب قبل اللجوء إلى أي دعوى دولية البحث عن الحل بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات أو إجراء تحقيق دولي أو عن طريق الوساطة أو عن طريق المساعي الحميدة[2].

الفرع الأول: المفاوضات

تعتبر المفاوضات الدبلوماسية من أقدم وسائل تسوية النزاعات الدولية وأكثرها شيوعا، وهذا من خلال التزام الدول بالتفاوض قبل اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، و ضرورة التفاوض قبل

---

[1]– ميثاق الأمم المتحدة، المادة 33.

[2]– مختار بساك، حلّ النزاعات الدولية علي ضوء القانون، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، جامعة وهران، 2011–2012، ص62.

موافقة الجميع على استخدام القوة، ولذلك يعتبر التفاوض أنه يشكل أحد الشروط المسبقة والضرورية للإقرار بعدالة استخدام القوة [1].

أولا: تعريف المفاوضات

يقصد بالمفاوضات تبادل الأفكار بين الدولتين المتنازعتين، وذلك من أجل إيجاد حلّ سلمي للنزاع، وأنه عادة ما يشرف على هذه المهمّة المبعوث الدبلوماسي الذي يتولى الأمر عن طريق الاتصال بوزير الخارجية، وأن إجراء المفاوضات تكون عادة بالكتابة أو شفاهة، أمّا إذا كان النزاع يضمّ عدة دول فيعقد غالبا مؤتمر بينهم [2].

كما يقصد بالمفاوضات كذلك المباحثات والتشاورات بين الأطراف المتنازعة وهذا من أجل تسوية النزاع القائم بينهما، والوسيلة المعتمدة في ذلك هي الحوار المباشر بين الأطراف وتبادل الآراء من أجل تقريب وجهات النظر والتقائها حول تسوية معينة للنزاع [3].

ويمكن أن تكون المفاوضات ثنائية مثلما يمكن أن تكون متعددة الأطراف، فتكون ثنائية إذا كانت بين دولتين أو أكثر أو بين دولة ومنظمة دولية، وتكون متعددة إذا كان المتفاوضون يمثلون عدة أطراف، وفيما يخصّ وسيلة التفاوض فتتم عن طريق الاتصال المباشر بين رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الخارجية أو عن طريق الممثلين الدبلوماسيين للدولة أو عن طريق ممثلين معينين خصيصا لهذا الغرض[4].

---

[1]– مدلّل حفناوي ، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق ، قانون دولي عام، جامعة بسكرة، 2011–2012، ص97.

[2]– عبد القادر رزّيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم أم انحسار مؤقت، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر ، 2005، ص191.

[3]– سمية بوجلال، التحكيم في النزاعات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، فرع العلاقات الدولية، وقانون المنظمات الدولية ، جامعة قسنطينة، 2011–2012، ص13.

[4]– نفس المرجع، ص14.

ثانيا: عناصر المفاوضات

قبل البدء في المفاوضات يجب تحديد عناصر المفاوضات، وهي العناصر الخاصة التي لا يمكن الاستغناء عنها في بداية المفاوضات، وتعتبر عناصر أساسية في مجال إحداث المفاوضات بين الأطراف وهي:

– بداية الحوار بعد تحديد اللغة التي تستعمل في المفاوضات وفي صياغة المعاهدة وذلك لتبادل التشاور والآراء وتحديد وجهات النظر بين الممثلين، وتعتبر نقطة انطلاق للمفاوضات والمشاورات بين الخبراء أنفسهم.

– يتم اللجوء إلى الاتفاق على مضمون المفاوضات، وذلك بعقد مداولات وجلسات ضمن مؤتمرات ومنظمات دولية فهي تحتاج إلى جو مغلق يسوده الهدوء والبعد عن المؤتمرات الخارجية.

– يجب أن تتم المفاوضات بين الأشخاص الرسميين للقانون الدولي، وبحسب الأصل المعمول به يكون إمّا رئيسا للدولة، أو من الخبراء السياسيين لرؤساء الحكومة، أو الأشخاص الممثلين للبعثات الخارجية، وقبل البدء في المفاوضات يجب الاطلاع على وثائق التفويض.

– يجب إعمال المفاوضات إلى انجاز اتفاق في المجال الدولي، يقوم على العدالة والمساواة، ويبرر مضمون الاتفاق خلال المفاوضات ويتم تحضير العمل في صياغة نص.

– تبداء إجراء الاتفاق بالمفاوضات بين الممثلين الرسميين الأطراف وذلك مهما كان الشكل الذي كانت علية تلك المفاوضات [1].

[1]– عمر سعد الله، دراسات في القانون الدولي المعاصر، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2004، ص119.

الفرع الثاني: المساعي الحميدة

تعتبر المساعي الحميدة إحدى وسائل الحلّ السلمي للنزاعات الدولية، وذلك عندما لا يتمكن أطراف النزاع من اللجوء لتسوية النزاع القائم بينهما، إذا لم يتم الوصول إلى الحلّ قد تقوم دولة ثالثة بالتدخل الودي لمساعدتها على حله.

أولا: تعريف المساعي الحميدة

يقصد بهذه العبارة العمل الودي الذي تقوم به إحدى الدول في سبيل إيجاد مناخ لاتفاق ما بين الدولتين المتنازعتين لحملهما على القبول به، ويطبق هذا الأسلوب إذا أخفقت المفاوضات، والمساعي الحميدة ترمي إما إلى تفادي وقوع نزاع مسلح وحله حلا سلميا، وإمّا لوضع حدّ لحرب قائمة بهدف إيقاف المعارك القائمة بين الطرفين[1].

والمساعي الحميدة هي الجهود السلمية التي يبذلها طرف ثالث ليس طرفًا في النزاع، هدفه تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، ومساعدتها على إيجاد صيغة ودية لتسوية ذلك النزاع كونها وسيلة سلمية توافق عليها الأطراف المتنازعة[2].

ثانيا: تطبيق المساعي الحميدة

إن المساعي الحميدة تعتبر تقنية كثيرة التطبيق في النزاعات الدولية وقد عرفت نجاحات خاصة في القرن التاسع عشر، في إطار المؤتمرات الدولية الكبرى مثل مؤتمر فينا 1815، وكذا مؤتمر برلين لسنة 1875.

وللمساعي الحميدة أهمية كبرى تتجلى في كمية العروض التي تترجم في الالتزام من قبل الأطراف المتنازعة، إن هذا النوع من الإجراءات قد يؤدي حتما إلى حلول ايجابية للنزاع والأمثلة التاريخية عديدة في هذا المجال، والتي تعرض دولة ثالثة مساعيها الحميدة من أجل:

---

[1]– عبد القادر رزّيق المخادمي، مرجع سابق، ص191.

[2]–محمد ذيب، التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة،2011– 2012 ، ص16.

- الوقاية من نزاع مسلح وهو ما خرج به اتفاق عدم الاعتداء المبرم في "18 فبراير 1941" بين بلغاريا وتركيا الذي سهل المساعي الحميدة التي بادرت بها الحكومة السوفياتية.
- أو من أجل تسهيل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ومثال ذلك العلاقات الايطالية الإثيوبية التي استعيدت في شهر أوت 1951 بفضل مساعي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.
- أو من أجل وضع حد نهائي لنزاع دولي مسلح، أو اضطرابات، أو حتى لوضع حدّ لحرب أهلية، ومثال ذلك عرض الحكومة الفرنسية سنة 1975 بوساطة مبعوثها في لبنان في الحرب الأهلية في لبنان[1].
- **الفرع الثالث : الوساطة**

تعتبر الوساطة من إحدى الآليات لحل النزاعات الدولية، وذلك عندما لا يتم التوصل بين الأطراف المتنازعة إلى حل نهائي لوضع الحد للنزاع والوساطة هي المساعدة التي يقدمها طرف ثالث للوصول إلى حلّ نافع بشأن القضية المتنازع عنها.

أولا: تعريف الوساطة

هي عمل تقوم به الدولة بغية إيجاد حل لخلاف قائم بين دولتين، حيث تقوم الدولة بالمساعي الحميدة كالحث على استئناف المفاوضات من أجل الوصول إلى حلّ نهائي للنّزاع دون المشاركة معها في المفاوضات، أمّا الوساطة فتعمل الدولة التي تبدى وساطتها بصفة إلزامية مع الدول المتنازعة على إيجاد الحلّ، ومهمة الدولة الوسيطة تنتهي عندما تقرر إحدى الدول المتنازعة عدم قبول وساطتها[2].

[1]– مختار بساك ، مرجع سابق، ص77.

[2]– عبد القادر رزّيق المخادمي، مرجع سابق، ص192.

ثانيا: أشكال الوساطة

إن الوساطة يمكن أن تتم إما بطلب من الأطراف المتنازعة أو بمبادرة من طرف ثالث، الذي يمكن أن تكون دولة أو مجموعة من الدول أو شخص طبيعيا أو منظمة دولية أو إقليمية، وتأخذ تبعا لذلك أشكالا مختلفة وهي:

أ- **الوساطة الجماعية:** وهي عبارة عن تلك الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها عدة دول أو أشخاص من جهود دبلوماسية لتسوية نزاع ما بناءًا على طلب من الأطراف المتنازعة أو بموافقتها، وقد تكون هذه الوساطة إما بتكليف من منظمة دولية أو إقليمية، فقد نجحت الوساطة التي قامت بها لجنة تنمية الأجواء العربية المنبثقة عن مؤتمر الفقه العربية الطارئ في الدار البيضاء عام 1985 في سنوية الخلافات بين سورية والأردن[1].

ب- **الوساطة الفردية:** وهي قيام دولة أو شخصية دولية كفرد بمجهود للتوسط بين الأطراف على أن توافق الأطراف على تلك الوساطة، وقد أخذ الاتجاه مؤخرا إلى تفضيل، وساطة شخص يتمتع بمواصفات دبلوماسية معروفة على وساطة الدولة. منها الوساطة التي قام بها الملك فهد بن عبد العزيز بين الجزائر والمغرب لحل مشكلة الصحراء الغربية، حيث تم التوصل إلى اتفاق بين البلدين في 1987/05/04 يقضي بمواصلة الجهود المبذولة لحل النزاع.

ت- **الوساطة التعاقدية:** في هذه الحالة يجب أن تبرم الدولة معاهدة يلزمها على نص للجوء إلى وسيلة الوساطة في حالة خلاف بينهما، ومن أمثلة ذلك:

- الوساطة التي قامت بها بريطانيا سنة 1867 بين فرنسا وروسيا لحل خلافهما حول مقاطعة لكسمبورغ.
- والوساطة الأمريكية بين روسيا واليابان بعد قيام الحرب بينهما عام 1905[2].

[1]- محمد ذيب ، مرجع سابق، ص20.

[2]- نفس المرجع ، ص21.

الفرع الرابع : التحقيق

يعتبر التحقيق وسيلة من وسائل تسوية النزاعات الدولية، والتي تمّ ابتكارها انطلاقا من قضية (دوكر) من مؤتمر لاهاي الأول، وذلك بناءا على مبادرة روسية، وتلجأ إليه الدول عندما تثور خلافات بينهما في الرأي حول ما يتعلق بتكييف وقائع معينة [1].

أولا: تعريف التحقيق

يقصد بالتحقيق أن يعهد إلى لجنة دولية محايدة وغير متعصبة، تتكون من ممثلين عن الأطراف المتنازعة بالإضافة إلى بعض الأطراف الأخرى، مهمتها تقصي الوقائع والحقائق المتعلقة بالنزاع بطريقة محايدة وإعطائها الوصف والتفسير المناسب. وذلك بوضع تقرير يتضمن كافة الحوادث والتفاصيل المتعلقة بالنزاع، دون أن تبدي رأيها في تحديد المسؤولية بالنسبة لأطراف النزاع، وبالتالي فإن التحقيق لا يؤدي إلى إيجاد تسوية مباشرة للنزاع بقدر ما يصل إلى الكشف عن الحقائق والوقائع المادية لاختيار الوسيلة المناسبة لتسوية النزاع[2].

ثانيا: خصائص التحقيق

لوسيلة التحقيق مجموعة من الخصائص نوردها فيما يلي:

- الهدف من التحقيق هو الوصول إلى تسوية القضايا العالقة.
- أن هذه الوسائل اختيارية، بحيث تلجأ إليها الدول بمحض إرادتها وبقدر ما تسمح بها الظروف.
- تتألف لجان التحقيق بموجب اتفاقية خاصة.
- ليس لتقرير اللجنة أي صفة إلزامية، وأن تبقى للطرفين الحرية الأخذ بالنتيجة التي تنتج عنها.
- جلسات التحقيق ليست علنية، لأنها تبقى سرية وقراراتها تتخذ بالأغلبية[3].

---

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص193.

[2]– سمية بوجلال، مرجع سابق،ص15.

[3]– عبد القادر رزّيق المخادمي، مرجع سابق ، ص194.

الفرع الخامس : التوفيق

يهدف التوفيق للوصول إلى تسوية النزاعات المتعلقة بنزاع المصالح وتعارضها مقارنة بتنازع الحقوق وتعارضها، و الذي يسوّى عادة على أساس تطبيق القواعد القانونية.

أولا: تعريف التوفيق

التوفيق هو إجراء تقوم به لجنة تتمتع بثقة أطراف النزاع وتكون معينة من قبلهم يتضمن تقديم اقتراحات من أجل تسوية النزاع القائم بواسطة تقرير تقترح فيه اللجنة حلولا معينة للنزاع. دون أن يتمتع هذا التقرير بالصفة الإلزامية بالنّسبة للأطراف، فالأطراف المتنازعة الحرية المطلقة في قبول الاقتراحات التي تقدمها لجنة التوفيق أو تعديلها أو رفضها [1].

ثانيا: خصائص التوفيق

يتميز التوفيق بثلاثة خصائص هي:

أ- يتعلق بكيفية تنظيم لجان التوفيق، هذه اللجان تخضع لمبدأين هما: المساواة في الصلاحيات بين أعضائها والاستمرارية، ومعنى ذلك أن كل لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء أو خمسة وأنها تنشأ بموجب معاهدة تنص عليها.

ب- يتعلق بصلاحيات هذه اللجان، فالهدف الأساسي من صيغة التوفيق هو تسوية النزاعات وتقديم تقرير عنها إلى الأطراف المتنازعة يتضمن اقتراحات واضحة قصد إجراء التسوية.

ج- يتعلق بالإجراءات التي تنتهجها لجان التوفيق، فهذه اللجان تجتمع بصفة سرية، كما أن نشر تقريرها ليس إجباريا، وجميع قراراتها تتخذ بالأغلبية.

وما يلاحظ أنّه : ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كثر اللجوء الي طريقة التوفيق، غير أنّه يلاحظ بمرور الوقت فان هذه الصيغة أخذت منزلة التحكيم

[1]- بوجلال سمية، مرجع سابق، ص15.

المبحث الثاني : الدبلوماسية الجزائرية نشأتها مبادئها

إن الدبلوماسية الجزائرية تاريخ طويل وسجل حافل بالمعالم النيرة كما انه لا يخلو من الانتكاسات المؤلمة، ومعلوم إن الدولة الجزائرية قامت بصفقة تعاقدية بين الشعب الجزائري والإخوة بابا عورج قصد إفشال مخططات ملوك أوربا، وقد عرفت الدبلوماسية الجزائرية نشاطا مميزا في اتجاه العلم الإسلامي والدول الأوربية فلم تكن الأساطيل البلدان الغربية أن تدخل مياه البحر المتوسط، إلا بشروط ومقابل رسوم تسدد عن طريق البعثات القنصلية القائمة على الدوام بالعاصمة الجزائرية.

وقد عرفت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال نشاطا متميزا على الساحة الدولية وهذا من اجل استدراك ما فاته منها طيلة فترة الاستعمار، وهكذا تمكنت الجزائر أن تحقق لصالحها وصالح كافة البلدان النامية في مجال النشاط الخارجي، وصارت كلمة الجزائر مسموعة في المحافل الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الجزائرية

نتعرض في خصمّ هذا المطلب إلى الخلفية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية قبل الاستقلال، أين عرفت انبعاث الدبلوماسية ونجاحها في العلاقات الدولية خاصة مع المستعمر الفرنسي، وكذالك بعد الاستقلال محاولة منها للحفاظ على مكانتها الدولية، وكذلك سمات التي انطبعت على الدبلوماسية الجزائرية.

الفرع الأول: الخلفية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية

عرفت بدايات الدبلوماسية الجزائرية قبل نيل الجزائر الاستقلال، أين ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في تسيير العلاقات الدبلوماسية وتطوير العلاقات بين الدول المجاورة، وهو ما مهّد لمرحلة جديدة بعد الاستقلال أين شاركت بفاعلية وعملت بقوة على مساعدة الحركات التحررية، وساهمت في تدعيم وتجسيد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلاّ أنها عرفت مرحلة من الخمول بعد العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة من تدهور، قد لقيت الدبلوماسية الجزائرية انبعاث جديد بعد أحداث 11 سبتمبر وبروز ظاهرة الإرهاب المبني على مطالب سياسية و دينية.

أولا: دور الدبلوماسية الجزائرية قبل الاستقلال

تمتد جذور الدبلوماسية الجزائرية الحديثة إلى دولة الأمير عبد القادر، حيث أدرك هذا الأخير أهمية إقامة العلاقات الدبلوماسية مع السلطان المغربي، لفتح طرق لتمويل دولته التي اتخذت من مدينة معسكر مقرًا لها، حيث ردّ السلطان المغربي على رسالته برسالة تضامنية إذ احتوت تلك الرسالة على 600 بندقية، وبذلك تطورت العلاقات والتبادلات بينهما، ومن ثمّة ربط العلاقات مع تونس من خلال تبادل السفراء والهدايا المختلفة [1].

[1]– إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص225.

كما ربط الأمير عبد القادر علاقات دبلوماسية جدّ متطورة مع الفرنسيين رغم حالة الحرب القائمة بينهم، ومع العثمانيين أيضا سعيًا منه إلى جلب الدّعم الدّولي لتأسيس دولته الفتية، كما ربط اتصالات مع المملكة الاسبانية طالبا منها التدخل للوساطة بينه وبين السلطات الفرنسية.

وفي عهد الحركة الوطنية عرفت الدبلوماسية الجزائرية نقلة نوعية في مسار تطورها من حيث الوسائل وترسيخ المبادئ العامة، وذلك من خلال مجهودات الأمير خالد وحركات الشبّان الجزائريين التي اختارت الالتماس المباشر مع الفرنسيين للتّفاوض حول حقوق الجزائريين، واستطاع الأمير خالد سنة 1919 أن يوصل رسالة باسم الشعب الجزائري،إلى الرئيس الأمريكي ولسن تشرشل[1].

وفي عهد التيارات الاندماجية نشطت الدبلوماسية الجزائرية مرة أخرى في مساعي لفرض المساواة بين الجزائريين والفرنسيين للتخلّص من التفرقة العنصرية، ومع ظهور جمعية العلماء المسلمين اتجهت الدبلوماسية الجزائرية نحو الدول العربية والإسلامية للتّحسيس بالقضية الجزائرية، وطلب الدّعم والمساندة في المحافل الدولية، لاسيما إثارة القضية الجزائرية في الأمم المتّحدة.

خلال الثورة التحريرية ومع تأسيس الحكومة الجزائرية التي اتجهت إلى محو آثار الدبلوماسية الفرنسية التي حاولت عزل الجزائر عن الدول الإفريقية، وذلك من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات والتنسيق من أجل إفراغ الدعاية الفرنسية من محتواها[2].

ومن خلال هذه المؤتمرات استطاعت الجزائر أن تحشد من ورائها عدة دول إفريقية وخاصة المستقلة منها حديثا وبذلك فتحت أبواب لهذه الدول من اجل تقديم المساعدة، وساهمت بدرجة كبيرة في حشد الدّعم الدبلوماسي من خلال تمثيل هذه الدول في الأمم المتحدة.

---

[1]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى غاية1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص203.

[2]– شارك الوفد الجزائري الذي يمثل الحكومة المؤقتة في:

– مؤتمر اكرا الثاني، الذي عقد في العاصمة الغانية اكرا في ديسمبر 1958 شاركت فيه ثمانية دول افريقية مستقلة وخلص الي المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال).

ثانيا : دور الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال

لقد برزت الكفاءة والقدرة الذهبية للدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال، وخاصة إبان حكم الرئيس الراحل هواري بومدين، حين أطلقت مبادرتها من أجل نظام اقتصادي دولي جديد في إطار المؤتمر الرابع لقمة رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في العاصمة سنة 1973، وخلال الدورة الخاصة السادسة للأمم المتحدة المنعقدة في أفريل 1974 أكّد الرئيس بومدين على ضرورة إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية لتكون أكثر اتزانًا وانسجاما ومواصلة مسار الدبلوماسية الجزائرية بالإنجازات على المدى البعيد.

و تعتبر الجزائر محرّك أساسي، ورائدة لسياسة حركة عدم الانحياز في هذا الملف، وكانت مواقفها أيضا معارضة للاتحاد السوفياتي سابقا، الذي لم يكن يؤيد بعض من مبادراتها كما شكلت مسألة النفط إحدى نقاط الخلاف البارز مع البلدان الغربية، فضلا عن تأميم ثرواتها المنجمية والطاقوية، وقد مارست الجزائر لمدة طويلة سياسة طوعية وصريحة خاصة ضمن منظمة البلدان المصدرة للنفط، حيث كان لها تأثير بالغ فيما يتعلق باستعادة الدول النامية لثرواتها الطبيعية، وهو ما أدى إلى ظهور خلافات عميقة بين الجزائر وبعض القوى الكبرى منها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية[1].

في بداية السبعينات كانت الجزائر قبلة للحركات التحررية، وذلك ما لم تكن تستهدفه العواصم الغربية، وقد بدت الدبلوماسية الجزائرية أكثر عقلانية من خلال اعتمادها على النفس ومسايرتها للتطورات الدولية لكنها دخلت في دوامة من الضعف بسبب الأزمة الداخلية التي ألمّت بها في بداية التسعينات وتركيز مجهودها على حثّ الدول في الغرب والشرق على تبني مقارباتها في مكافحة العنف.

[1]–صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم , Editions Anep، الجزائر،2002، ص10.

ثالثا: انبعاث الدبلوماسية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اكتشف العالم النظرة الجزائرية لظاهرة الإرهاب المبنية على مطالب سياسية ومرجعيات دينية، فعادت للدبلوماسية الجزائرية مكانتها وأصبحت محجًّا لمختلف البعثات للاستفادة من التجربة الجزائرية في حربها ضدّ الإرهاب من جهة، وتطبيق مقتضيات العدالة الانتقالية وآلية المصالحة الوطنية من جهة أخرى، هذه المكانة الجديدة تزامنت مع مجهودات كبيرة بذلتها الدبلوماسية الجزائرية لتحسين والارتقاء بصورة الجزائر في المحافل الدولية بعد غياب دام عشرية كاملة بسبب الأزمة الداخلية.

الفرع الثاني: سمات الدبلوماسية الجزائرية

اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة من الممارسة بعد الاستقلال، ومن هذه السمات نذكر:

أولا: العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية

لقد تميّزت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية عليها إلى حدّ بعيد، وهذا راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث اتسمت سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال، وهذا راجع إلى منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، فدستور سنة 1963 في المادة48 منه منح لرئيس الجمهورية حقّ تحديد سياسة الحكومة وتسييرها وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، أما دستور سنة 1989 فنصت المادة 74 منه علىّ أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجّهها، وبذلك فإنه يعيّن سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وتَسلُّيم أوراق الاعتماد للممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، وأيضا ما تم تكريسه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77 "وإذا كانت سيطرة الرئاسة على

صناعة القرار في السياسة الخارجية من الناحية الدستورية فإنها تسيطر كذلك من الناحية الفعلية، باعتبار أن المؤسسة العسكرية أحد القواعد الهامة في السياسة الداخلية [1].

ثانيا: تأثر السياسة الخارجية الجزائرية بالأزمات

تتسم السياسة الخارجية بالنشاط في حل الأزمات الخارجية بينما يصيبها الجمود أثناء الأزمات الداخلية حيث عرفت عدة أزمات في مرحلة الاستقرار، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظلّ أزمة الاستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، إلى أن اندلعت الثورة التحريرية، وكان نشاط الدبلوماسية الجزائرية قوياً للتخلص من الأزمة الاستعمارية. التي عانى منها المجتمع الجزائري، واستمر النشاط الدبلوماسي إلى غاية انقلاب 15 جوان1965، وجرّاء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة عن العالم بسبب هذا الانقلاب الذي سمي فيما بعد تصحيحا ثوريًا. رغم المعارضة التي تمّت من قبل، ولكن مع مرور الوقت استرجعت الجزائر هيبتها وكان ذلك أثناء مؤتمر ال77 لعام 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية أين كسبت الدبلوماسية الجزائرية سمعة حسنة في الداخل والخارج[2].

إن دخول الجزائر في أزمة داخلية "العشرية السوداء" أدى إلي تراجع نشاطها الدبلوماسي، بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة السرية التي تعرض لها النظام جراء طريقة إدارة الأزمة، بحيث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية للجزائر، ومع بداية انفتاح الأزمة بدأ نشاط الخارجية الجزائرية من جديد، وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطها نحو الخارج وكل مناطق العالم تقريبا، وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي.

---

[1]– عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية1999–2004، مذكرة الماجيستر، جامعة قسنطينة ، 2005، ص ص82– 84.

[2]- محمد بوعيشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الكبرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الاريترية، دار الجيل، بيروت، 2004، ص ص31-33.

ثالثا: طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية

لقد عرفت الجزائر سيطرة جبهة الحرير الوطني الثوري في نشاطها الخارجي واتسمت بطابع الحياد في العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي شهدتها وعايشتها ، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من الحرب العالمية الثانية، وكذلك التزمت بالحياد الإيجابي حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية و العربية وبتكريسها للنشاط الخارجي حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ولم تخض في الخلافات العربية العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي قامت بها دول العالم مع القوى الأجنبية، مما أكسبها التقدير والاحترام، وأصبحت دولة لها مكانة على المستوي الدولي إذ اعتمدت كدولة اقتراح في الأوساط الإقليمية وحتى الدولية[1].

[1]- أحمد بن فليس، السياسة الخارجية الجزائرية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962، أُطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام،2007، ص79.

المطلب الثاني:

مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية

إن الجزائر تبنت العديد من المبادئ في سياستها الدبلوماسية، وأن هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، وهي التي تقوم عليها العلاقات الدولية، كما ظلت الدبلوماسية الجزائرية لصيقة بها سواء كان ذلك أثناء الثورة التحريرية أو فيما بعد الاستقلال وأصبحت هذه السمات والمبادئ تفسر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم الخارجي، ويرجع تبني الجزائر لهذه المبادئ إلى التقاليد الثورية والتجارب الخاصة بالسياسة الداخلية للبلاد خلال الستينات والسبعينات[1].

يعتبر الدستور الجزائري المحدد الرئيسي لمبادئ وسمات السياسة الخارجية، وبالتالي طريقة عمل الدبلوماسية الجزائرية، كما أن هذه المبادئ ثابتة لا تتغير بتغير الأنظمة والرؤساء والقضايا، وترتكز السياسة الخارجية للدبلوماسية الجزائرية على الأمن بمفهومه الموسع كأولوية وطنية أولى، وكذا محاولة تثّبيت صورة الجزائر في الخارج وإعادة وهو ما يعرف بالدبلوماسية العمومية[2].

ولقد اعتمدت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتّحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي كرستها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وهذا ما اعترفت به الجزائر في علاقاتها مع الدول المجاورة وهو ما صرح به الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في 1981/10/20 لنواب المجلس الشعبي الوطني في أن الجزائر تعتبر جزء من الغرب العربي، وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية، فهي تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي[3].

---

[1]– سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010–2011، ص27.

[2]– محمد الامين بن عائشة ، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيو إستراتجية (دراسة حالة مالي)، جامعة الجزائر 03، ص 107.

[3]– سليم العايب، مرجع سابق، ص28.

الفرع الأول: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة

إن هذا المبدأ له أهمية كبيرة، ولذلك لتفعيل مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري يقوم على عدة صور، لأجل بعث التعاون الثنائي أو الجهوي لصالح أطرافه، ويتم ممارسته عبر الحدود عن طريق تبادل وجهات النظر قصد الوصول إلى تنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات التابعة للدولتين المجاورتين أو أكثر، ويتم كذلك عن طريق إبرام المعاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول[1].

إن الجزائر وقّعت على عدة اتفاقيات للتعاون وحسن الجوار مع الدول المجاورة لها في أواخر الستينات ما عدا المملكة المغربية مع نهاية الستينات، لكن أبرزها كانت مع تونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة بالمناطق الحدودية للبلدين، مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق.

الفرع الثاني: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها عنصرًا ذا أهمية من مبادئ علاقات حسن الجوار والذي تضمنت عليه المواثيق الدولية والإقليمية، ويعتبر مبدأ أساسيًا ارتكزت عليه المقاومة الجزائرية وناضلت لفترة طويلة ضدّ الاستعمار في سبيل الحصول على الاستقلال قبل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني،إذّ كانت تعتَبر حقّ الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التنازل عنها، وبذلك أصبحت الجزائر بعد استقلالها البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر[2].

[1]– سليم العايب، مرجع سابق، ص30

[2]– نفس المرجع، ص31.

يعتبر التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظرته لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا، وقد مارست ذلك مع موريتانيا عندما أرادت المغرب المناورة والاحتواء عليها، كما ساندت أيضا تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تقوم به اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وهذا لا ينبع من مجرد الوقوف إلى جانب حركات التحرر فقط وإنما هي صاحبة التجربة العالمية والرائدة في النضال ضد الاستعمار، لكن واقعة الجوار نفسها أضافت إلى ذلك التزام أكبر من طرف الجزائر بتأييدها للموقف الصحراوي، وإذا أردنا المقارنة بين دور الجزائر وحجم تأييدها للقضية الفلسطينية وتأييدها للقضية الصحراوية لوجدنا أن الالتزام الجزائري مع فلسطين يعد أكبر. كذلك تعتبر قضايا التحرر في العالم إذا لم تكن له مساندة قوية من الدول المجاورة فان تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في كثير من الأحيان[1].

كذلك يعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ذات أهمية كبيرة لعلاقات حسن الجوار وذلك في تحديد مسار العلاقات المغاربية، بحيث أن اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى، التي تؤكّد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليزاريو يوم 1973/08/05.

وقد اعترفت به بموجب اتفاقية الأخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وموريتانيا سنة 1983، وفي نفس الموضوع اعترفت الجماهيرية الليبية بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

أما فيما يخصّ العلاقات الجزائرية المغاربية فطغى عليها جانب التوتر الذي دام قرابة 12 سنة والتي لم تعد إلى مجراها الطبيعي، إلاّ بعد تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره وبذلك فإن الجزائر لم تحدّ من موقفها المبدئي، والمتمثل في ضرورة احترام شعوب المغرب العربي المجاورة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيره بنفسه[2].

---

[1]–سليم العايب، مرجع سابق، ص32.

[2]–نفس المرجع، ص32.

الفرع الثالث: مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية

جاء المبدأ في ميثاق الأمم المتحدة الذي أقرَّ بضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بها، كما أكّد أيضا على ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق[1].

ووفقا للمبدأ الأول المتمثل في ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة العلاقات الدولية فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد عنها نزاعات ومشاكل فيما بينها، فعلاقات حسن الجوار لا يعني خلو علاقات الدول المجاورة من المشاكل والنزاعات، ووجودها لا يعني أنها علاقات حسن الجوار،لكن استعمال القوة لحلّ هذه المشاكل أو التهديد باستعمالها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين. وأن إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي ويمكن القول أن علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة

أو التهديد له دورًا مهمًا في تجميد النزاعات بين دول الجوار، ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار بين هذه الدول لم يؤدي الى استعمال القوة أو التهديد بها في حالة حدوث نزاع وفقا للمبدأ الثاني، وأن بروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسوية النزاع.

ولأن مبدأ حل النزاعات الدولية بين دول الجوار يتم بالطرق السلمية، ونبذ استعمال القوة يعد شرط جوهريا في علاقات حسن الجوار،فإن الجزائر كانت حتى قبل حصولها على الاستقلال تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون وحلّ النزاعات حلاّ سلميًا، سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية أو اللجوء إلى القضاء أو المنظمات الدولية.

ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الإقليمية والدولية فقبل استقلال الجزائر أثير المشكل الحدودي مع الجار المغربي، اتفق خلاله رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس مع الحسن الثاني على اللجوء إلى

[1]– سليم العايب، مرجع سابق، ص33.

الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء، ومنذ اللحظة الأولى من الاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة، على الرّغم من حدوث صدام مسلح بينها وبين المملكة المغربية لتوغل القوات المغربية في الراضي الجزائرية[1].

وهذا ما جعل توجه الجزائر إلى منظمة الوحدة الإفريقية لحلّ المشكل الحدودي مع المغرب، وكان ذلك في إطار هذه المنظمة لأن الجزائر تعدّ من الدّول الإفريقية التي تحبذ الحلّ في الإطار الإقليمي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء إلى استعمال القوة لتجنب إلحاق الأضرار بأطراف النزاع[2].

الفرع الرابع: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

نظرا لأهمية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في العلاقات الدولية، باعتباره ترجمة واقعية لاحترام سيادة الدول واستقلالها، فقد تبنتها معظم مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، واعتبرته مبدآ أساسيًا في علاقات الدول وخاصة الأعضاء في تلك المنظمات[3].

وقد نصّ ميثاق الأمم المتّحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقد نصت عليه كذلك العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وكانت الجزائر ملزمة وداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تتأثر بما يجرى حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبرر يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المجاورة وفي حال

---

[1]– بلقاسم لوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة الماجيستر في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 1994، ص55.

[2]– سليم العايب، مرجع سابق، ص34.

[3]– أميرة حناشي، مبررات السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة قسنطينة،2007–2008، ص97.

الإخلال به يؤدي الي نشوب النزاعات أين تُخلّف معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الدول في الدفاع عن حقها[1].

إن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتنفذ مبادئ الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلاّ بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأولى في الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول المجاورة، لأن عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي، حيث تقوم بحشد تعزّيزات على الحدود مما يؤدي إلى إثارة الدول المجاورة، وبالتالي تخلف حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار، أمّا الضمانة الثانية ففي الاعتراف بحسن الجوار فمعنى ذلك التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها، أمّا دون ذلك فلا يمكن أن تقوم علاقات حسن الجوار[2] .

[1]– سليم العايب، مرجع سابق، ص34–35.

[2]– نفس المرجع، ص 35.

الفصل الثاني:

مظاهر تجسيد الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلّحة

ليس من المستبعد أن نجد المصالح الدولية تولي أهمية كبرى في نشر السلام العالمي، كما أنها تحرص حرصاً شديدًا على حمايته وأن تهديده أو الاعتداء عليه يمثل خطورة جسيمة أو ضرراً بالغا في المجتمع الدولي لذا يتعين التصدي لتلك التهديدات والانتهاكات، وعليه فالدول ارتضت الالتزام بمبدأ منع اللجوء إلى القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية، كما فرضت المواثيق الدولية على أعضاء المجتمع الدولي قانونا لفض منازعاتهم بالوسائل السلمية والسياسية.

بحكم أن الجزائر عضو من أعضاء المجتمع الدولي، فقد ناشدت وبقوة على الساحة الدولية من أجل الحلّ السلمي للنزاعات، وكان لها دورًا رائدًا في حلّ عدة نزاعات مسلحة إمّا عن طريق مساعيها الدبلوماسية، وإمّا عن طريق وساطتها المباشرة وغير المباشرة، فالدبلوماسية الجزائرية ساهمت في الكثير من النزاعات وسعت إلى حلّها حلاًّ سلميًا[1].

ولهذا سيتم التطرق إلى أهم إنجازات الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، التي كرست جهودها في تسويتها منها نزاعات إقليمية أو دولية.

[1]- مركز الدراسات الشرق الأوسط، الإستراتجية الأمريكية إتجاه البحر الأحمر والقرن الإفريقي، مجلة العصر، العدد4، لسنة 1999، ص13.

المبحث الأول:

تدخل الدبلوماسية الجزائرية في حلّ النزاعات الإقليمية

ما يميز العلاقات بين الدول الإفريقية هو عدم الاستقرار وعدم وجود الأمن والسلم وانتشار النزاعات الدولية وذلك منذ أكثر من نصف قرن أي إبتداءًا من حصول الدول الإفريقية على استقلالها، حيث سعت منظمة الوحدة الإفريقية وبعض الدول الإفريقية إلى احتوائها.

ويؤكد بعض المحللين والسياسيين أن النزاعات الحادة والحروب التي تعيشها القارة الإفريقية هي حتمية لا يمكن تجنّبها وهذا راجع إلى العوامل الاقتصادية والسياسية، وغيرها من العوامل المغذية للنزاعات المسلحة، والتي ترتبط إلى حدّ بعيد بإشكالية الحدود الموروثة عن الاستعمار التي لم تأخذ بعين الاعتبار الانتماء العرقي الذي ميّز ومازال يميّز سكان إفريقيا[1].

المطلب الأول:

وساطة الدبلوماسية الجزائرية لتسوية النزاع الاريتري- الإثيوبي

لقد نال النزاع الاريتري الإثيوبي اهتماما خاصا من المجتمع الدولي بصفة عامة، والدول الإفريقية بصفة خاصة، كون أن منطقة القرن الإفريقي تعتبر ذات أهمية إستراتيجية بالغة، وذلك نحو امتدادها نحو خليج عدن والمحيط الهندي، كما تتضح أن تلك المنطقة الإستراتيجية والمطلّة على الملاحة العالمية شمالا جنوبًا وشرقًا، كما أنها تطلّ على باب المندب الذي يعدّ من الناحية التكتيكية مؤثرًا على تحركات السفن التجارية والحربية، كما يشكل نقطة قوة لمن يتحكم فيه لأنه يهدد مصادر البترول شرقًا وبوابة الدخول إلى إفريقية من الجنوب[2].

---

[1]–جمال اسماعيل، التحديات الأمنية والدفاعية في إفريقيا، مجلة الجيش،العدد 487، الجزائر، لسنة2001، ص19 .

[2]– مركز الدراسات الشرق الأوسط، الإستراتجية الأمريكية إتجاه البحر الأحمر والقرن الإفريقي، مرجع سابق، ص19.

الفرع الأول: تحديد موضوع النزاع

إن ارتباط المنطقة بالبحر الأحمر، وقناة السويس، زاد من أهميتها الإستراتيجية ، نظرًا لما يتمتع به البحر الأحمر والقناة بأهمية إستراتيجية كبيرة، هذا ما جعل منها موضوع أطماع الدول الاستعمارية سابقا إلى غاية الوصول إلى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتنافس بين الاتحاد السوفياتي سابقا، والولايات المتّحدة الأمريكية والبعض من الدول الغربية الأخرى، إضافة إلى ذلك العوامل الداخلية المرتبطة بنظام الحكم وهشاشته في إثيوبيا، واعتماد نضاله على الحركة السياسية في الوصول إلى السلطة [1].

أولا: أصل النزاع الاريتري- الإثيوبي

يعود أصل النزاع الذي نشب بين اريتيريا- وإثيوبيا إلى إدعاءات ارتجالية، فكل طرف بنى موقفه الشخصي من المنظور الذي يتماشى وأطماعه السياسية ولا شكّ أن موضوع النزاع له عدة عوامل تتعدى السلامة الإقليمية والترابية للحدود، ومنه فهي قائمة على محاور أكثر من البعد القائم على السيادة.

وبالرجوع إلى الموقف الإثيوبي الذي يركز ادعاؤه على أن الحدود الموروثة عن الاستعمار لا ينبغي المساس بها طبقا لأحكام الميثاق الأممي وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، في حين أن الموقف الاريتري الذي بني إدعائه هو الأخر على مزاعم تاريخية تعود إلى الغزو الإيطالي .

وبذلك فان الحرب الاريترية- الإثيوبية تعود إلى وجود مناطق حدودية اختلف حول انتمائها الجغرافي التي لم يتمّ ترسميها، رغم أن الطرفان متفقان على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وكان من الممكن تفادي تلك الخسائر الفادحة التي أسفر عنها الحرب، لو قامت كلتا الدولتان لمعالجة الاختلاف القائم بينهما بالطرق السياسية أو القضائية أي من خلال تبنيها الخيار السلمي.

[1] -Protocole relatif A la création du concile de paix et de sécurité de L'UA , adopté lors de la 1er session ordinaire de la confirance de L'UA , tenue A Durban(Afrique de sud), le 09/07/2002.

إن كل من ميليس زيناوي وإسایاس أفورقيا زعيما الدولتين المتنازعتين، واللتان تربطهما أكثر من علاقة، كالقومية واللغة والديانة، فمساهمة زيناوي لنيل إريتيريا استقلالها بإجراءات حضارية تضمنت استفتاء عام للشعب الاريتري في الوقت الذي كان الكثير يكهّن في إمكانية نيل اريتريا استقلالها لو لم يكن زيناوي يسير أمور اثيوبيا [1].

حيث كانت كل من اريتريا و إثيوبيا كيانا سياسيا واحدا حتى عهد قريب اي عام 1993 ولم تنفصل اريتريا كدولة إلا بعد كفاح دام ما يقارب من 30 عاما.

إن ذلك الانفصال ما كان ليخرج إلى حيز الوجود لولا التعاون والتحالف المشترك ، كما انه لا يجب أن يغيب عن الأذهان أنه كان على أيادي الإدارة الأمريكية من خلال ممثله ويليام كوهين الذي شارك في مؤتمر لندن لإسقاط النظام اليساري[2].

وقد انتهى المؤتمر باتفاق رعته الولايات المتحدة الأمريكية بين أفرقي و زيناوي يقضي باعتراف إثيوبيا بحق تقرير المصير للشعب الاريتري، ويستشف من ذالك الاتفاق أن غاية الولايات المتحدة الأمريكية للمؤتمر قد ولد إحساسا لدى الجانبين بأن هناك مشاكل قد تظهر مستقبلا، وبظهور ايريتيريا دولة ساحلية وانكماش ايثيوبيا و تحولها إلى دولة برية فأن النزاع هو تجسيد ايثيوبي لمحاولة إحياء تلك الفكرة القديمة " التواجد على البحر الأحمر " ومنها تعاظمت أهمية اثيوبيا في الإستراتيجية الأمريكية في القارة الإفريقية.

وبمجرد إغلاق ايريتيريا ميناء عصب في وجه إثيوبيا كانت مثابة إعلان إثيوبيا الحرب عليها، ومن ثم يتبين لنا جليا أن الشكل الأساسي والمهم في تفاقم الوضع بين إثيوبيا وايريتيريا يكمن في العامل الاقتصادي الذي يحول دون الوصول إثيوبيا إلى ميناء عصب [3].

---

[1]– عبد الفتاح زياني، دراسة مقتضبة حول دول القرن الإفريقي، المديرية العامة لإفريقيا وزارة رقم 01/316 الصادر بتاريخ 2001/08/06، ص19.

[2] -Christophe chapin, Ethiopie –Erythrée ,article, www.rfi.fr,vue le 25/05/2017, page 1

[3]– صلاح حليمة ، النزاع الإريتري –الإثيوبي، رؤية تحليلية مجلة السياسة الدولية، عدد 136 ، سنة 1999، ص61.

ثانيا: أسباب النزاع

وهنا نتساءل إذا كان الأمر يتعلق حقيقة بنزاع حدودي، أليس من الممكن أن التوصل إلى حلّ بشأنه باتفاق الطرفين ؟ أمّ أن هناك أسباب و دوافع أخرى أبعد وأعنف من مجرد ذلك الخلاف الحدودي؟

إن النزاع الحدودي على منطقة عديمة الجدوى استراتيجيا وتفتقر إلى أي ثروة طبيعية لم يكن إلاّ نتيجة لسلسلة أخرى من الخلافات و لأسباب ذات أهمية بالغة، ويمكن بلورتها في الأسباب التالية:

أ- **أسباب اقتصادية:** تتمثل في إصدار اريتريا لعملة جديدة وهي "الكنفة" وطرحها للتداول بدلا من العملة الإثيوبية التي كان يتمّ التعامل بها في اريتريا إذ أدى هذا القرار إلى خسائر فادحة للاقتصاد الإثيوبي، فجاء كردّ من إثيوبيا تقدير التعامل بين الدولتين بالعملة الصعبة وتسوية الديون بالدولار، فألحقت خسائر وأضرار على الاقتصاد الإثيوبي.

ب- **أسباب سياسية:** بعد استشعار اريتريا بعدم الاهتمام الإقليمي والدولي بها وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت إثيوبيا في مكانة بارزة ضمن إستراتجيتها في المنطقة، ومجمل هذه العوامل دفعت اريتريا إلى تفجير الأوضاع في المنطقة، خاصة وأن إثارة قضية وطنية ستدفع الشعب الاريتري للالتفاف حول قيادته[1].

ت- **أسباب إستراتيجية:** والمتمثلة في كون إثيوبيا أصبحت دولة مغلقة وهي أكثر وزنًا وأهمية في المنطقة بعد أن كانت دولة ساحلية قبل استقلال اريتريا، وتبين أن هناك اقتناع إثيوبي بأن تأمين مرور تجارتها أصبح غير محقق، وأن توجهها نحو جيبوتي يجعلها من الناحية الاقتصادية والسياسية تحت رحمة دولة أخرى [2].

[1]- صلاح حليمة، مرجع سابق، ص 36.

[2]- عبد الفتاح زياني، مرجع سابق، ص 20.

وعليه فإن طبيعة الصراع لا يمكن إرجاعه إلى العامل الحدودي فقط، وإنما البعد الحدودي هو أحد أسباب النزاع وهو مرتبط في جزء منه بالأوضاع الاقتصادية ومن جانب أخر بالقيادة السياسية وفي كلتا الدولتين يرتبط بالعامل النفسي في الصراع[1]

الفرع الثاني: فاعلية الدبلوماسية الجزائرية في حلّ النزاع

إن الحديث عن خلفيات الوساطة الإفريقية– الجزائرية في بلدان القرن الإفريقي الإثيوبي الاريتري من المواضيع التي يصعب الإلمام بمضامينها، وإنما يمكن التركيز على بعض النقاط التي من خلالها يفسر دور الوساطة الجزائرية فيها ومدى نجاعتها في تحقيقها لاتفاق السلام[2].

أولا: جهود الدبلوماسية الجزائرية للوصول إلى اتفاق السلام

انعقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للقمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر، ما بين 12 إلى 1999/07/14 وهنا سوف نتطرق إلى الشيء الجديد الذي أتت به القمة، أين تحركت فيها الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء هذا النزاع، انطلاقا من إيمانها وتكريسها لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات وضرورة التعاون الإفريقي، وتجسد ذلك بطرح المؤتمرين لوثيقة اتفاق في إطار منظمة الوحدة الإفريقية[3].

وقد أعلنت اريتريا قبولها المباشر للوثيقة مع التوقيع عليها في المؤتمر، في حين تحفظت إثيوبيا عن التوقيع بالرغم من إبداء موافقتها المبدئية بعد دراستها للوثيقة في أديس أبابا والرّدّ عليها لاحقًا، وفي هذا الصدد كلّفت القمة الإفريقية الرئيس الجزائري بالتعاون مع الأمين العام للمنظمة بمواصلة المجهودات المبذولة للوصول إلى تسوية النزاع سلميًا.

بعد القمّة مباشرة كلّف الرئيس الجزائري مبعوثه الشخصي السيّد أحمد أويحى بمتابعة توصيات القمة، وسعيا من الدبلوماسية الجزائرية لأجل الوصول إلى حل سلمي للنزاع ، شكل عمل

[1]-PHILIP –Moreau de frages, relations internationales troisieme édition, PAR édition de seul , juin 1997, P295.

[2]– عبد الفتاح زياني، مرجع سابق، ص10.

[3]-Modalités de mise en œuvre de l’accord-cadre de L’OUA , sur le règlement du différend entre L’Éthiopie et L’Érythrée.

تحت إشراف المبعوث الشخصي للرئيس الجزائري، يضّم كل من عضوية الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي، حيث اجتمع هذا الفريق بالجزائر ونتج عن هذا الاجتماع ترتيبات فنّية لتطبيق الاتفاق وطرق تنفيذه[1].

ومن خلال هذه المبادرة ظهر المسعى الجزائري من خلال المبادئ المتوصل إليها وإصرار الجزائر على تسوية النزاع سلميا، حيث شكلت هذه المقاربة دفعاً جديدا لمخطط السلام الإفريقي، لكونها أخذت بعين الاعتبار نقاط التقاء الطرفين ودراسة مقترحاتهما للخروج بنتيجة تسهل النزاع.

وفي الفترة ما بين 05 إلى 1999/08/11 قام السيد أحمد أويحي بجولة ثانية للدوليتين، حيث قدم وثيقة الترتيبات الفنية، فوافقت اريتريا دون شروط بينما أبدت إثيوبيا اعتراض على بعض بنود الوثيقة إثر ذلك اجتمع فريق العمل لدراسة الطلب الإثيوبي، حيث أعدّ تقرير شامل على إثره قام المبعوث الجزائري بجولة أخرى في الفترة ما بين 22 إلى 1999/08/26 إلى الدولتين، أين قبلت ايثوبيا الوثيقة حتى وإن لم تكن كافية حسب وجهة نظرها[2].

ولكن رغم تدخل الجزائر لتسوية النزاع إلا أنها شهدت حالة التوتر بين البلدين بالرغم من جهود الدبلوماسية الجزائرية إلى حدّ العدوان، أين وقعت اشتباكات وتجاوزات قانونية بين الدولتين، خاصة من جانب إثيوبيا.

كما شهدت أيضا الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 54 التي عقدت في أكتوبر 1999 تبادل الاتهامات بين الطرفين، أين أبدت الدبلوماسية الجزائرية استياءها حول الوضع، فقام الرئيس الجزائري شخصيا بجولة أخرى أين قام بمناقشة معمقة مع الطرف الإثيوبي، لتبيان الأسباب العالقة لمشروع السلام إلاّ أنها باءت بالفشل.

وأمام هذه العوائق التي لاقتها الدبلوماسية الجزائرية، ونظرا لوضع الجديد اقترح الرئيس الجزائري إجراء مفاوضات غير مباشرة بين البلدين قصد الوصول إلى صيغة ترضي الطرفين من

---

[1]-انظر: Arrangements Technique pour la mise œuvre de l'accord-cadre de l'OUA et ces modalités

[2]– فيصل مقدم، الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي _ الارتري، رسالة ماجستير في القانون، جامعة الجزائر، 2007_2008، ص 131.

خلال النقاط المشتركة في وثيقة رسمية، والقيام بالترتيبات الفنية والنقاش حول وقف إطلاق النار ودراسة بعض بنود الاتفاق، حيث أدت هذه المبادرة إلى دخول الدولتين في مفاوضات غير مباشرة وكان ذلك في الجزائر.

أ- بداية المفاوضات غير المباشرة في الجزائر:

إن التدخل الجزائري في تحقيق الحل السلمي للنزاع يعتبر انجاز حقيقيا، وهي تلك المفاوضات غير المباشرة والتي سعت بجدية منذ إشرافها على هذا النزاع، وقد جرت هذه المفاوضات في الفترة مابين 04/29 إلى غاية 2000/05/05، بمشاركة وزيري خارجية الدولتين وبحضور الممثل الشخصي عن الجانب الجزائري، وبحضور ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أنطوني ليك، ورنو سيري عن الجانب الأوروبي[1].

وبالرغم من استمرار المفاوضات لأسبوع كامل، إلاّ أنها لم تتناول المسائل الجوهرية، وذلك راجع إلى تمسك الطرفين بشدة مقترحهما، فكل من الدولتين تتهم الدولة الأخرى بعدم الوثوق بها مما أدى بالمفاوضات إلى طريق مسدود، واتهمت اريتريا اثيوبيا بعرقلة مسار السلام، وهنا قام الرئيس الجزائري بالاتصال برئيسي الدولتين لإدراكه مدى خطورة الأوضاع التي يمكن أن تفرزها فشل المفاوضات، وطلب منهما مواصلة المباحثات دون توقف، كما راسل الأمين العام للأمم المتحدة وكذا الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية عن جهود الدبلوماسية الجزائرية المبذولة لحلّ النزاع وما آلت إليه المفاوضات [2].

رغم المواجهات العسكرية وفشل المفاوضات، إلاّ أن جهود الدبلوماسية الجزائرية واصلت مساعيها رامية للوصول إلى حل سلمي للنزاعات المسلحة الذي يعتبر الحلّ الأفضل، كما أن الحنكة الدبلوماسية للرئيس الجزائري والاحترام الذي حظي به على المستوى الدولي والإفريقي خاصة، كما أوفد مبعوثه الخاص إلى عاصمتي الدولتين، في جولة أخرى للتوصل إلى وقف فوري للاقتتال، واستئناف المفاوضات غير المباشرة في الجزائر، بعدها مباشرةً أصدر بيانا يناشد الطرفين

[1]- أنظر : حول بعثة الامم المتحدة الى اثيوبيا بتاريخ 09 /08 ماي2000 مقال منشور على الموقع www.un.org

[2]- بالعودة إلى: www.un.org موقع إلكتروني للأمم المتحدة.

بعدم نشر قواتها العسكرية ووقف إطلاق النار، وردًا على هذا البيان أعلنت الحكومة الإريترية سحب قواتها من المنطقة وتأكيدها على استئناف المفاوضات في الجزائر[1].

ب- مواصلة المفاوضات غير المباشرة في الجزائر

من نتائج مساعي الدبلوماسية الجزائرية أنها أدت إلى انطلاق مرحلة ثانية من المفاوضات غير المباشرة، والهدف منها تسوية مجمل الجوانب التقنية المتعلقة بتطبيق مخطط السلام، بدءًا من إعادة نشر قوات الطرفين إلى غاية تسوية النزاع الحدودي على أساس القانون الدولي المعمول به من خلال تحديد وترسيم الحدود، وأكدت اريتريا مثلما جاء على لسان مستشار رئيسها أن رفض الدولة الإثيوبية لمخطط السلام الذي أقرّه المجتمع الدولي يعني استمرار الاقتتال مع إرسال بعثة حفظ السلام تنشر من طرف الأمم المتحدة، تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية [2].

وقد اتفق الطرفان على العديد من المسائل ما عدا تلك المتعلقة بالمنظمة الأمنية وتشكيل بعثة حفظ السلام، وحرصًا من الرئيس الجزائري على تجسيد الجهود المبذولة من الوساطة الجزائرية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وعدم تفويت فرصة حلّ النزاع حلاّ سلميًا، فقد قام الرئيس الجزائري شخصيًا بمناقشة الاتفاق وتقديم حلاّ وسطا يرضى به الطرفان، وعلى إثره أعلن الوفدان قبولهما الرسمي كتابيا، وفي 18-06-2000 تمّ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بعناية الرئيس الجزائري ومشاركة وزيرا خارجية الدولتين والمبعوث الخاص للرئيس الأمريكي، وممثل الاتحاد الأوروبي، وأمين لمنظمة الوحدة الإفريقية أحمد سليم أحمد، وهذا الاتفاق جاء كتتويج لجهود الدبلوماسية الجزائرية التي قامت بها منذ أن استلمت رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 1999، ويعد ذلك تجسيدا فعليا لمبداء الحل السلمي للنزاعات المسلحة في الإطار الإقليمي الإفريقي[3].

---

[1]-انظر مقال مستشار الرئيس الإرتيري "اريتريا ترفض وقف إطلاق النار حتى انسحاب القوات الاثيوبية من أراضيها " الأهرام الدولي، العدد 41451، ليوم 02-06-2000 ، ص1.

[2]- مقال مستشار الرئيس الاريتري، مرجع سابق، ص1.

[3]- بلقاسم لحلو ، مرجع سابق، ص84.

ثانيا : القيمة القانونية لاتفاق السلام

لقد اعتبر المجتمع الدولي وساطة الجزائر في ابرام اتفاق وقف اطلاق النار بين إريتريا – وإثيوبيا نجاحا كبيرا، كما استمرت بعده المباحثات حول المسائل العالقة، والتي تم استئنافها في جويلية 2000 بالجزائر، وكان من المفروض أن تسلم الجزائر ملف النزاع إلى الطوغو بعد تسلمها رئاسة المنظمة في جويلية 2000، واعترافا من الرؤساء الأفارقة للدور الناجح الذي قامت به الوساطة الجزائرية، قرروا بالإجماع على تكليف الجزائر بمواصلة الإشراف على تسوية النزاع، إلى غاية التسوية النهائية، تقديرًا لجهود الدبلوماسية الجزائرية في مسعاها لتحقيق وتشجيع مبادرة السلام في الإطار الإفريقي.

كما اتفق الطرفان الاريتري والإثيوبي على وضع حدّ نهائي للمواجهات العسكرية بينهما، وأن يمتنع كلّ طرف عن التهديد باستعمال القوة ضد الطرف الآخر، وأن يعملا على احترام التطبيق الحرفي لترتيبات الاتفاق الخاص بوقف المعارك، وهو ما نصت عليه المادة الأولى فقرة 1 وفقرة 2 من اتفاق السلام[1].

أ- **طبيعة اتفاق وقف إطلاق النار**

استنادا للاتفاق وتبيانا للطابع الخاص له، وضح الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية مدى احترام إثيوبيا للاتفاق وقف إطلاق النار، وأكد على عدم إطلاق أية رصاصة منذ التوقيع على الاتفاق، وهو حدث لم يسبق له مثيل في إفريقيا مقارنة مع بعض النزاعات السابقة وحتى القائمة ، هذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على قدسية هذا الاتفاق، وهو في نفس الوقت هو تجسيد وتكريس لمضامين أحكام مواد الاتفاق.

وبالرجوع إلى أحكام المادة الثانية وفقراتها نجد أن هناك احترام كلا البلدين ليس فقط لالتزامهما بمعاملة الأسرى وإنما عملوا على التزامها باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك معاهدات جنيف الموقعة عام 1949، وهذا ما يعدّ نجاحا ميدانيا لاتفاق السلام الإفريقي.

[1] – محمد بوعيشة، مرجع السابق، ص289.

ب- لجان التعويضات.

قام الوسيط الجزائري باقتراح تكوين لجان خبراء لدراسة كل مسألة لوحدها، وكان على الوفدين التشاور مع حكومة البلدين وفقا لاتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة 1969، ومن أجل فعاليات النتائج المتوصل إليها، تنقل الوسيط الجزائري في عدة جولات وفي نفس الشهر لإقناع الطرفين لتسوية نهائية، وتمّ بعد ذلك تتويج الجهود المبذولة من طرف الدبلوماسية الجزائرية بالتوقيع على اتفاق السلام، وفي هذه المناسبة ألقى الرئيس الجزائري كلمة مؤكدًا فيها على ضرورة الاقتداء هذا الأسلوب في حلّ النزاعات المسلحة والقضاء على بؤر التوتر في إفريقيا[1].

المطلب الثاني:

الوساطة الجزائرية في النزاع المالي

إن الوساطة الجزائرية في النزاع المالي كانت تهدف إلى الحفاظ على السيادة والاستقرار المالي وذلك مع عدم تهميش الطوارق، وكان موقفها نابع من احترام مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة، وما يتعلق باحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المالية وحل النزاعات بالطرق السلمية، وان كان هذا الموقف قد أثار تحفظ من طرف المتمردين، غير أنه كان عاملا في نجاح تدخل الوساطة الجزائرية في حل النزاع وعدم التحيز لأي من الطرفين وذلك من الإخلال بالسلم والأمن الدوليين.

والدور الجزائري في حل الأزمة المالية كان فعالا رغم الصعوبات والمعوقات التي تم مواجهتها والتي كانت في كل مرة تعصف بحدوث نزاعات.

[1]- علي عشوري، سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة الماجستير ، معهد العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 1998، ص90.

الفرع الأول: طبيعة النزاع المالي

يمكن تحديد الأزمة القائمة في شمال مالي من خلال التنافر العميق الذي نشأ بين الإدارة المالية وسكان المناطق الشمالية، وذلك منذ استقلال مالي وهذا راجع إلى المقومات الثقافية والسياسية والاقتصادية[1].

أولا: جذور الأزمة المالية

يعود تاريخ الأزمة فعليا إلى شهر جوان من عام 1990، وكانت في الحقيقة عبارة عن مآسي عاشتها فئة معينة تسمى "الطوارق" أين ساءت بها الأوضاع الاجتماعية وهو ما أدى للمطالبة بتحسينها، حيث قامت حركة الازواد بتشكيل مناضلين أكفاء ذوي قوة عسكرية ووضعت أمامها تحديات كبيرة للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، والتي بدورها أخذت بعد ذلك منحى سياسي بحت.

وقد ظهرت حركة الازواد إلى الوجود لمواجهة العنصرية المفرطة التي واجهها الطوارق والعرب من قبل النظام المالي، فقد سلط عليهم هذا الأخير أقصى مظاهر الظلم والاستبداد من قتل الأطفال والنساء وإعدام الشيوخ والعلماء وقاموا بإتلاف الموانئ وإفساد المراعي وردم الآبار ومنابع الحياة [2].

بدأ الشباب الثائر بالاتصال بالحركات الثورية المتواجدة بالخارج، وهذا من أجل تلقي تدريبات وخبرات وكان الاتصال الأول بحركات البوليزاريو ثم الاتصال بليبيا، مما توج القضية بعد مؤتمر 1980/09/11 بمدينة الخمس لمناقشة قضية الازواد وفي سنة 1982 عادوا إلى ليبيا أين تمت إعادة تنظيم الحركة من خلال مؤتمر في سنة 1987 و نوقشت فيه شؤون حركة الازواد، وفي الفترة ما بين 1988-1989 تشكلت أول خلية سرية للحركة في مدن

---

[1]- ايت ادير أحمد، التعددية الاثنية والأمن المجتمعي، دراسة حالة مالي، رسالة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص6.

[2]- عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، مقال منشور على الموقع : htt.p www.alhiwar.org، تاريخ الاطلاع 12 /2017/05.

كيدال وتومبكتو وفي شمال مالي، ثم تم تأسيس الحركة الشعبية للأزواد بقيادة عياد أي غالي[1].

بدأت الأزمة المالية سنة 2012 بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا، حيث شرع مئات المسلحين الطوارق المعروفين باسم "حركة تحرير الازواد" ممن كانوا يقاتلون في ليبيا في صفوف كتائب القذافي بالعودة إلى شمال مالي حيث وقعت اشتباكات بينهم وبين الجيش المالي النظامي وتكبد على إثرها الجيش المالي هزائم متتالية، مما أدى بالجيش المالي من المطالبة من أنصار الدين الإسلامية الدعم العسكري لمواجهة حركة تحرير الازواد، وبالتالي أدى إلى التحالف مع أنصار الدين الإسلامية، ولكن من جانب اخر لم تستجب الحكومة المالية لمطلب الجيش النظامي فوقع انقلاب عسكري في العاصمة باماكو في 2012/03/22 نفذه مجموعة من العسكريين التابعين للجيش المالي وأطاحوا بالرئيس المالي[2].

إن التحالف بين حركة "أنصار الدين الإسلامية وحركة تحرير الازواد" لم يدم طويلا، اذ طرأت خلافات سريعة بينهم وحدثت معارك أدت في النهاية إلى سيطرة حركات إسلامية أخرى على شمال مالي.

ومنه يمكن القول بأن النزاع الذي حدث في شمال مالي يعتبر من النزاعات المتأصلة نتيجة الرفض أو التكييف السلبي للحكومة المركزية في باماكو مع المطالب الاجتماعية لسكان الشمال في مالي المتمركزة في المثلث الاستراتيجي فاو، تومبوكتو، وكيدال [3].

ثانيا: أسباب الأزمة في مالي

إن أزمة مالي هي جزء من أزمة الساحل بصفة عامة ويعود الانتشار القائم للحروب والصراعات في منطقة الساحل من حيث الجوهر الأساسي إلى أزمة ضعف الانسجام الناتج عن التخطيط العشوائي للحدود إبان الحقبة الاستعمارية، لذا أضحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات

[1]– عياد أي غالي: هو زعيم حركة الازواد شارك في حرب لبنان وثم فلسطين 1982.

[2]– عربي بومدين، مرجع سابق.

[3]– نفس المرجع.

التي واجهت المشروع الوطني في الساحل، حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة بناء أو عجز في التعامل مع التنوع العرقي والتعدد الثقافي، وهكذا أمام فشل الأنظمة الحاكمة بعد الاستقلال في التعامل بحكمة وفاعلية مع هذا الظلم الذي طال كل شيء[1].

أما بالنسبة لتحديد أسباب النزاع في مالي، فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- لجوء النظام السياسي لدولة مالي إلى سياسة القمع والتجويع من خلال "تسميم الآبار، قتل النساء والأطفال وتعذيب الشيوخ.
- غياب التنمية في منطقة الشمال وعدم وجود طرق وعدم توفير مياه الشرب، وعدم بناء السدود وكذا المدارس.
- العامل الاثني الذي يتمثل في المعارضة الدائمة من قبل الطوارق الذين كانوا أسياد الصحراء المسيطرون على السلطات "العبيد سابقا".
- البيروقراطية الممارسة ضد الطوارق على مستوى الإدارات.
- قيام بعض السلطات بطمس الثقافة التاريخية للمنطقة بفرض الثقافة الأجنبية.
- تهميش قبائل الطوارق لأزيد من 30 سنة، فلا تواجد لهم على المستوى الإداري ولا السياسي.
- صعوبة بناء الدولة في المنطقة[2].
- البنى الاقتصادية الهشة.
- إهمال المناطق النائية.
- انتشار جميع أنواع الجريمة وأشكال العنف[3].

[1]– بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي بين الاستمرار والتغير، جامعة الجزائر 03، ص101.

[2]– ليلي قارة، الوساطة الجزائرية في النزاع المالي، رسالة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010، ص58.

[3]– نفس المرجع، ص59.

ثالثا: أطراف الأزمة المالية

هناك عدة أطراف متداخلة في الأزمة المالية إذ لا تنحصر في الجيش المالي ومواجهته للحركات الجهادية المسلحة فقط، بل تتعداه إلى وجود حركات أخرى داخلية وخارجية في النزاع نذكر منها:

- المجندون الماليون والنيجريون من أصول طوارق ممن كانوا يخدمون تحت امارة الزعيم الليبي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 والتي يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي[1].
- المجندون السابقون في تحالف ماي2006 الذي كان يرأسهم أغباهانعا.
- حركة أنصار الدين الأزواد

الفرع الثاني: الدور الجزائري لحل الأزمة المالية

لقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما على المستوى الإقليمي بصفة عامة نذكر منها دورها الجاد في النزاع المالي التوارقي، التي تهدف من ورائه الى الحفاظ على الوحدة الترابية المالية مع عدم إقصاء التوارق، وموقف الجزائر كان نابع من التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، واحترامها للمواثيق الدولية فيما يخص الحدود الموروثة عن الاستعمار، ومبدأ حسن الجوار وحل الخلافات بالطرق السلمية [2].

أولا : فعالية جهود الجزائر لحل الأزمة المالية

إن الدور الجزائري في حل النزاع المالي كان فعالا رغم الصعوبات التي واجهها وقد قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات، أهمها الوساطة الجزائرية في النزاع المالي، إذ أن أول ما قامت به هو اتخاذ موقف يهدف إلى الحفاظ على الوحدة الترابية المالية، وضمان عدم إقصاء السكان

[1]– بوحنيه قوي، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 2012/07/03، ص08.

[2]– بوبيبة نبيل، المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، 2010 ، ص 135.

التوارق، وقد اغضب هذا الموقف في البداية المتمردين التوارق الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم، ويمكن تفسير عدم اتخاذ الجزائر موقفا لصالح أحد الطرفين، نظر لرغبتها في إيجاد حل سلمي للنزاع المالي بغية إحلال السلم والأمن والاستقرار، وقد استفادت الجزائر من إخفاق تطبيق اتفاقية تمنراست في 06 جانفي 1991، والتي رفضتها فرنسا بحجة عدم مشاركتها في صياغتها للقيام بوساطة جديدة بناء على طلب من الحكومة المالية وحركات التوارق، والتي توجت بالتوقيع في باماكو بتاريخ 11افريل 1992 على الاتفاق الوطني المالي، وقد عرف تطبيق هذا المبدأ صعوبات كبيرة في الميدان خاصة في عملية الإدماج الشامل لمقاتلي الحركات والجبهات الموحدة للأزواد داخل المؤسسات العسكرية [1].

ولتذليل هذه الصعوبات قامت الجزائر بجملة من الخطوات التفاوضية، يمكن إجمالها فيما يلي:

قبل اتفاقية تمنراست سنة 1991 قبلت السلطات المالية بمبدأ المفاوضة مع العناصر المسلحة تحت إشراف وساطة جزائرية، وهكذا التقى ممثلو الحكومة المالية يومي 05 و06 جانفي 1991 في تمنراست مع وفد ضم ممثلي الحركتين المتمردتين التين كانتا موجودتين خلال تلك الفترة وهي الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد وقد تمحورت الاتفاقية حول:

- وضع حل لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي.
- تعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعي أو فردي ضد النظام العام.
- تفرغ القوات المسلحة لمهنة الدفاع عن التراب الوطني.
- إنشاء لجنة إنهاء العمليات متشكلة من أعضاء الوساطة الجزائرية وعدد متساوي من طرفي النزاع [2].

وفي مارس 1991 تم عقد لقاء في مدينة جاو شمال مالي لقاء لمتابعة تنفيذ اتفاقية تمنراست، وبعد التحقيق من هذه اللجنة كشفت عدم احترام الحركات المتمردة لبعض التزاماتهما

[1]– بوبيبة نبيل، مرجع سابق، ص 136.

[2]– نفس المرجع، ص137.

كعدم احترام وقف إطلاق النار، وبعدها عقدت الجزائر عدة لقاءات بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية.

- وأول لقاء كان في 29- 30 ديسمبر 1991 الذي سمح بتحضير إطار المفاوضات والوساطة.
- لقاء الجزائر الثاني في 22- 01 1992 الذي توصل من خلاله الأطراف إلى توقيع الهدنة والإطلاق المتبادل لسراح المسجونين.
- لقاء الجزائر الثالث في 15-25 مارس 1992 الذي توصل إلى تحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع في باماكو .
- لقاء تمنراست في 16- 20 أفريل 1994 الذي حدد الطرق والوسائل الممكنة التي تسمح للانتهاء من عملية تطبيق الاتفاق.
- لقاء الجزائر في 10 – 15 ماي 1994حيث مكن هذا اللقاء الطرفين الموقفين على الاتفاق الوطني من التفاهم وفقا لاتفاقية تمنراست.

ثانيا: تفعيل دور الجزائر لحل الأزمة المالية :

يظهر الدور الجزائري لحل الأزمة المالية من خلال تبني فكرة سياسة عدم إقصاء أطراف الأساسية في النزاع مع عدم التفريق بين الأطراف السياسية والحركات الإرهابية فقد مر الدور الجزائري في الوساطة المالية بمراحل أساسية وهي:

تمت المرحلة الأولى من المفاوضات في 16جويلية 2014 أين أنعقد بالجزائر العاصمة وذلك بمشاركة كل من مالي، النيجر، بوركينافاسو، التشاد، موريتانيا، والاتحاد الإفريقي والمجموعة الإفريقية لدول غرب إفريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وهو الاجتماع الرفيع المستوى من أجل دراسة الأمن في شمال جمهورية مالي[1].

[1]- سعاد لهراوة، معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي، تخصص دراسات أمنية واسترتجية، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص36.

وفي نفس اليوم تم اقتراح البلدان المجاورة لمالي < موريتانيا و التشاد وبوركينافاسو النيجر> تدعو فيه الحكومة والحركات المسلحة لشمال مالي إلى اغتنام الفرصة من أجل إطلاق المرحلة الأولية للحوار المالي من أجل تسوية سلمية للنزاع وحل الأزمة في هذا البلد.

وفي تاريخ 24 جويلية 2014، تم توقيع المشاركين في الاجتماع وذلك من أجل إجراء المفاوضات في إطار وثيقة تتعلق بوقف الاغتيال [1].

بدأت الجزائر المرحلة الثانية من مفاوضات السلام في شمال مالي بين الحكومة المالية المركزية وستة قادة ملاحظين يمثلون هيئة الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية للدول غرب إفريقيا، وكان يقود الوفد الحكومي المالي في المفاوضات ووزير الشؤون الخارجية والاندماج والتعاون الدولي المالي "عبد لاوي أيوب"

وكان على طاولة المفاوضات في المرحلة الثانية ثلاث ركائز تتعلق بالاعتراف المتبادل بين الحركات الازوادية والحكومة المالية بضمان الوحدة الترابية لمالي ومشاركة التوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية ومكافحة الإرهاب والتنمية في مناطق شمال مالي.

وتحدث وزير الشؤون الخارجية الجزائرية سابقا رمطان لعمامرة "عشية بدأ المرحلة الثانية من المفاوضات بأنها على الطريق الصحيح وجلسة المشاورات الأولى لانطلاق المفاوضات بين الوفود المالية كانت إطار مشجعا لتبادل أطراف الحديث حول تنظيم أعمال المرحلة الثانية من الحوار المالي، وأكد رمطان لعمامرة أن التجارب داخل مالي وعلى الساحة الدولية مع ما أتيح في المرحلة الأولى من المفاوضات كان ايجابيا بكل المقاييس.

حيث استطاعت الحركات الازوادية المتمركزة في شمال مالي والحكومة المركزية في باماكو، بموجب تلك المفاوضات إطلاق سراح 45 شخص بين مدنيين وعسكريين تابعين للحكومة المالية مقابل إطلاق 42 من عناصر الحكومة الازوادية، وتم التوقيع على اتفاقية السلام بين الحكومة المالية وثلاث حركات وهي الحركة العربية للأزواد والتنسيقية من أجل شعب الأزواد

[1]– سعاد لهراوة، مرجع سابق، ص36.

وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة وتضمن إلى إيجاد حل نهائي للأزمة المالية وتم تأكيد ذلك على الاحترام التام للسلامة الترابية والوحدة الوطنية المالية[1].

وهكذا تم توقيع على إعلان الجزائر من طرف الحكومة المالية وثلاث حركات أخرى الحركة الوطنية لتطوير الأزواد، وتضمن الالتزام بتعزيز حركية التهدئة الجارية ومباشرة حوار شامل بين الماليين.

تم احتضان القمة في الجزائر في نوفمبر2012 بعد أن حظيت المسودة الجزائرية لاتفاق السلام بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية العسكرية في منطقة شمال مالي، أين كرست مجموعة من التدابير للحد من النزاع في مالي، وذلك في إطار الوحدة الترابية وكذا وضع إجراءات استعجالية تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشمال مالي، ومسألة مكافحة الإرهاب والمصالحة بين الماليين، حيث تم إعداد الوثيقة استنادا إلى الاقتراحات التي قدمها الأطراف، وقد أدلى وزير الخارجية رمطان لعمامرة بتصريح مفاده إن افتتاح مشاورات الجولة الثانية بأن الجهات المعنية لأطراف النزاع قدمت مشروعا تمهيديا لوثيقة متعلقة باتفاق سلام لتسوية الأزمة في مالي[2].

لقد تم توقيعها في شهر جويلية 2014 أين تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام والمصالحة بالأحرف الأولى برعاية الجزائر والأمم المتحدة وممثلا الحكومتين الأمريكية والفرنسية والحركات السياسية المسلحة المعنية بالاتفاق وهي الحركة العربية للأزواد والتنسيقية من أجل شعب الأزواد، وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة والحركة الوطنية لتحرير الأزواد، والمجلس الأعلى لتوحيد الأزواد، وقال وزير الخارجية سابقا رمطان لعمامرة أن الوثيقة الموقعة بين أطراف النزاع في مالي تعد ثمرة مفاوضات طويلة ومكثفة، وتتضمن اتفاق شامل ومستدام يضمن حلا نهائيا للأزمة التي تهز مالي، وقد بدأت ثلاث حركات الأزوادية من أصل ست بالتوقيع بالأحرف الأولى وذلك بعد التوقيع بالأحرف النهائية بعد التشاور مع قواعدها المحلية [3].

---

[1] _ سعاد لهراوة، مرجع سابق، ص38.

[2] _ نفس المرجع، ص38.

[3] - نفس المرجع، ص39.

المبحث الثاني:

مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية

نجحت الدبلوماسية الجزائرية في تكريس مكانتها الدولية قبل وبعد الاستقلال من خلال سلسلة من الانجازات التي حققتها في سباق التحولات الدولية التي عرفها العالم، حيث انعكست المساعي التي تكللت بتحقيق الاستقلال والحرية على مرحلة التشيد و البناء التي خاضتها البلاد في سباق إعلاء صوت الجزائر عبر المنابر الدولية.

المطلب الأول:

الوساطة الجزائرية لوضع حد للخلاف الحدودي بين العراق وإيران عام 1975

وهي الوساطة التي تمت في الجزائر على هامش المؤتمر الأول لمنظمة الدول المصدرة للنفط، وقد استطاعت الجزائر أن تقنع شاه إيران حينئذ بالانتقال إلى الجزائر، وهذا الانتقال في حد ذاته يعد انتصارا للدبلوماسية الجزائرية، إذ انه لم يكن منتظرا أن يقوم شاه إيران_ حليف أمريكا في المنطقة بزيارة الجزائر في تلك الفترة، وان اتفاقية الجزائر عبارة عن اتفاقية وقعت في 6 مارس عام 1975 بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي وبإشراف رئيس الجزائر آنذاك هواري بومدين، وقد وقع الطرفان اللذان يكنان لبعضهما عداء تاريخيا اتفاق سلام الذي فاجاء الكثير من الدول العالم، وأطلق عليه اتفاق الجزائر الذي من خلاله تم طي الخلافات التي كانت بين الدولتين [1].

الفرع الأول: طبيعة النزاع الإيراني العراقي

لا يختلف اثنان على أن حدود العراق مع إيران تشكل إحدى المسائل التي تسببت في إثارة الكثير من النزاعات في تاريخ العراق، لا سيما أن العلاقات بين البلدين اتسمت وعبر التاريخ بالشد والجذب، وغلب عليها التوتر والعداء في مراحل كثيرة، ابتداء من العهد العثماني حينما كان العراق تحت السيطرة العثمانية وحتى اليوم، وهذا على الرغم من أن الحكومة العراقية الحالية تعتبر

[1]- محمد بوعشة، مرجع سابق، ص134.

حليفة لإيران، لا سيما أن غالبية الأحزاب المشاركة في العملية السياسية كانت تعتبر إيران المأوى الآمن لها من النظام السابق، الأمر الذي لا يسمح للطرفين بالانجرار إلى مواجهات قد تفقد بريق العلاقة التي تربط البلدين، بالرغم من حساسية القضايا المثارة الآن بين البلدين، ولم تكن قصة احتلال إيران لبئر نفط داخل الأراضي العراقية إلا صفحة جديدة من كتاب الخلافات بين البلدين حول الحدود[1].

ترجع أصول الخلافات العراقية – الإيرانية إلى الخلافات الناشئة حول ترسيم الحدود بين البلدين، وقد بقيت هذه الخلافات مشكلة عالقة في العلاقات الإيرانية العراقية لا سيما حول السيادة الكاملة على شط العرب، في عام 1969 ألغى شاه إيران محمد رضا بهلوي من جانب واحد اتفاقية الحدود المبرمة بين إيران والعراق عام 1937، وطالب بأن يكون خط منتصف النهر هو الحد ما بين البلدين، لتحتل عام 1971 البحرية الإيرانية الجزر الإماراتية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وقطعت العراق علاقاتها بإيران في ديسمبر 1971، لتشمل الخلافات أيضا احتلال إيران المناطق الحدودية وهي قوس الزين وبير علي والشكرة، وفي عام 1972 بدأ الصدام العسكري بين إيران والعراق، وازدادت الاشتباكات على الحدود وزاد نشاط الحركات الكردية المسلحة في الشمال، وبعد وساطات عربية وقعت العراق وإيران اتفاق الجزائر سنة 1975 واعتبر على أساسه منتصف النهر في شط العرب هو خط الحدود بين إيران والعراق، وتضمن الاتفاق كذلك وقف دعم الشاه للحركات الكردية المسلحة في شمال العراق[2].

عند وصول صدام حسين إلى رأس السلطة في العراق عام 1979، كان الجيش الإيراني جيشا قويا ضمن المنطقة على الرغم من الهيكلة وتعرُّض القياديين السابقين في الجيش إلى حملة اعتقالات بعد وصول الثورة الإسلامية إلى سدة الحكم في إيران، وشهد عام 1979 تدهورا في العلاقات بين العراق وإيران إثر قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، وترجع المصادر بدايات الحرب إلى الاعتداء الإيراني بقصف بلدات على الحدود العراقية في 4 سبتمبر 1980، فاعتبر العراق ذلك بداية للحرب فقام الرئيس الأسبق صدام حسين بإلغاء اتفاقية (الجزائر لعام 1975) مع إيران في 17 سبتمبر 1980، واعتبار مياه شط العرب كاملة جزءا من المياه الإقليمية العراقية،

[1]-أمال حمادة، إيران والشرق الأوسط مجلة السياسة الدولية، العدد 152، افريل 2003، ص136.

[2]_ محمد بوعشة، مرجع سابق، ص135.

وفي 22 سبتمبر 1980 هاجم العراق أهدافا في العمق الإيراني، وبدأت إيران بقصف أهداف عسكرية واقتصادية عراقية [1].

كما أعلن صدام أن مطالب العراق من حربه مع إيران هي: الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطني العراقي ومياهه النهرية والبحرية، وإنهاء الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي عند مدخل مضيق هرمز، وكف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

الفرع الثاني: الوساطة الجزائرية بين العراق وإيران عام 1975

شكلت حدود العراق مع إيران احد المسائل التي تسببت في إثارة الكثير من النزاعات في تاريخ العراق، ففي عام 1937 عندما كان العراق تحت الهيمنة البريطانية تم توقيع اتفاقية تعتبر أن نقطة معينة في شط العرب غير خط القعر هي الحدود البحرية بين العراق وإيران لكن الحكومات المتلاحقة في ايران رفضت هذا الترسيم الحدودي واعتبرته "صنيعة امبريالية "خط القعر في شط العرب التي كان متفقا عليه عام 1913 بين إيران والعثمانيين بمثابة الحدود الرسمية ونقطة خط القعر هي النقطة التي يكون الشط فيها باشد حالات انحداره، وفي عام 1969 بلغ العراق الحكومة الإيرانية أن شط العرب كاملة هي مياه عراقية ولم تعترف بفكرة خط القعر،وفي عام 1975 ولغرض إخماد الصراع المسلح للأكراد بقيادة مصطفى البارزاني الذي كان يدعم من شاه إيران محمد رضا بهلوي قام العراق بتوقيع اتفاقية الجزائر مع إيران، وتم الاتفاق على نقطة خط القعر كحدود بين الدولتين ولكن العراق ألغى هذه الاتفاقية في عام 1980 وبدأت حرب الخليج الأولى[2].

وبعد قيام ثورة جويلية عام 1968 في العراق اتسمت العلاقات الإيرانية العراقية بميزتين متعاكستين فمن جهة كان نظام الشاه في إيران قد اعد له بمساعدات كبيرة من الغرب وعلى الأخص من الولايات المتحدة الأمريكية ليمارس دور الشرطي في المنطقة، ومن جهة أخرى كان النظام الجديد في العراق يجاهد من اجل بناء مجتمع جديد وتثبيت الاستقلال الوطني، وهكذا لقي

[1] _محمد بوعشة، مرجع سابق، ص136.

[2] _حرب الخليج الأولى الحرب العراقية الإيرانية، مقال منشور على الموقع https www :almrsal.com

النظام الإيراني معارضته لبسط النفوذ وسياسته من طرف العراق إذن لابد من زعزعة الوضع في العراق وكانت البداية بحملة إعلامية متنوعة الصور، صعدت إلى أزمة سياسية صاحبها سياسة ثابتة معتمدة في التدخل في شؤون العراق الداخلية سواء عن طريق تصدير المؤامرات أو دعم التمرد والعصيان[1].

وفي عام 1975 بادر الرئيس الجزائري هواري بومدين بالاتصال بالعراق وإيران مقترحا التفاوض المباشر بينهما في الجزائر حول القضايا المختلف عليها، ووافق العراق على هذه المبادرة رغبة منه في إنقاذ أمن العراق ووحدته الوطنية وتكللت المفاوضات بعقد اتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975 حيث وقعها عن الجانب العراقي بالمرحوم صدام حسين، وكان آنذاك نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة والمرحوم شاه إيران وهي من الحالات النادرة أن يوقع رئيس دولة أو ملك اتفاقية مع نائب رئيس دولة أخرى.

حيث أن ذلك يخالف الأعراف الدبلوماسية التي تميزت بها هذه الاتفاقية، وقد مثلت تسوية يتوازن فيها الجانب السياسي والقانوني بصورة تجعل المساس بأي عنصر من عناصرها إخلالا بذلك التوازن وسببا لسقوط هذه الاتفاقية وإيقاف العمل بها، وقد نص على ذلك صراحة في بندها الرابع الذي يترتب منطقيا على ذلك وهو أن يحقق الطرفان عند تنفيذ التسوية المشار إليها ما تعاهدوا عليه من مكاسب متوازنة، غير أن الذي حصل فعلا هو أن إيران حققت مكسبا فوريا مباشرا بمجرد دخول اتفاقية الجزائر حيز التنفيذ إذ صار وضعها في شط العربي بمثابة الشريك في السيادة على الجزء الأكبر منه استنادا إلى إعادة تحديد الحدود فيه على أساس خط الثالوك، التي نصت عليها معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران الموقعة في 13 يوليو في بغداد 1975[2].

[1]_الحرب العراقية الإيرانية، طموح صدام وأحلام المرشد، مقال منشور على الموقع www.aljazeera.com

[2]_ اتفاقية الجزائر1975، مقال منشور على الموقع www.marefa.com

المطلب الثاني:

دور الجزائر في القضية الليبية

على غرار مساهمة الجزائر في العديد من القضايا الدولية أين كرست مجهوداتها لحل المسائل و النزاعات القائمة بين الدول، عرفت أيضا تدخلها في القضية الليبية وساهمت في وساطتها وهذا راجع إلى الحدود التي تربطها وخوفا من تفاقم الوضع وظهور ظاهرة الإرهاب.

لذا سوف نتطرق إلى الأسباب الحقيقية للنزاع، وكذا الدور الذي لعبته الجزائر في تكريس مبادرتها لحل الأزمة الليبية.

الفرع الأول : أسباب النزاع الليبي

إن الاحتجاج ضد النظام السياسي في فبراير 2011 و التي خلفت مواجهات دموية بين النظام والثوار كانت أبرزها الفساد في كافة المناحي، وعدم العدالة في توزيع الثروات وحالة التخلف الذي تعيشه في ليبيا رغم ثرواتها الطبيعية وخاصة منها النفط وغياب المعارضة وهنا سوف نبين أسباب الصراع فيمايلي :

أولا: **الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية**

- عدم المساواة في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي تم نهب تلك الأموال
- تنامي شبكة التهريب وغسل الأموال التي تورط فيها بعض كبار الموظفين
- تفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام في زيادة الرواتب والأجور
- التغير الديموغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية وانفتاحهم على العالم الخارجي.

ثانيا : **الأسباب التاريخية و السياسية**

- التنافس بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة و السيادة
- ممارسة القمع الشديد ضد كافة صور ورموز الثورة داخل وخارج البلاد
- عدم وجود مؤسسة عسكرية وجيش وطني ,فالعقيد كان يخشى الجيش ولا يثق به

- الشخصية التي يملكها الرئيس التي تتسم بالعناد والتصلب في مواقفه ,والتهور في ردود أفعاله[1].

الفرع الثاني: الوساطة الجزائرية لحل النزاع الليبي

شهد الموقف الجزائري من الأزمة الليبية ردود فعل سلبية لدى شقّ واسع من الليبيين الذين ضاقوا ذرعا من أعمال العنف المتصاعدة، ففي الوقت الذّي دعت فيه الحكومة الجزائرية إلى عقد جلسات حوار مع حاملي السلاح وداعمي التطرف والإرهاب، فقد ازدادت المخاوف بشأن التداعيات الأمنية والسياسية والاجتماعية التي قد تنتج عن استمرار تغول الميليشيات في ظلّ غياب موقف موحد من الحل العسكري، و دافع رئيس الوزراء الجزائري السابق، عبدالمالك سلال، عن موقف بلاده القائم على الحوار لإعادة الأمن والاستقرار في بؤر التوتر في المنطقة خاصة بليبيا وقد قال سلال، في حديث لـ"وكالة الأنباء الجزائرية"، ردا على سؤال حول فرص نجاح جهود الجزائر المنشغلة حاليا في البحث عن حلول سلمية في ليبيا إن : الأحداث التي شهدها العالم العربي ومنطقة الساحل أثبتت سداد موقف الجزائر واعتبر أن "السلم والاستقرار يشكلان الركيزة الأساسية لكل تقدم ديمقراطي أو تنمية اقتصادية واجتماعية"[2].

وتكثّف السلطات الجزائريّة، في تلك الفترة مساعيها للفوز بدور الوساطة بين الأطراف المتصارعة في ليبيا حتّى المتشدّدة منها، في ظلّ تخوّفها من الانعكاسات الممكنة لأيّ تصعيد غير محسوب للوضع الليبي على الوضع القائم في الجزائر، لاسيما أمام صعوبة السيطرة على الشريط الحدودي الواسع بين البلدين ويقول مراقبون إنّ الجزائر التي تحاول تطويق التنظيمات الإسلاميّة في إطار حربها ضدّ الإرهاب، أبدت انفتاحها حتى على التنظيمات التي تعاديها بما في ذلك المرتبطة بتنظيم القاعدة.

---

[1]_محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتلة، مقال منشور على الموقع http: www.sis.gov.eg.Newvr349.htm، تاريخ الاطلاع 23 /2017/07.

[2]_خالد حنفي علي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتجية، القاهرة،2015 ، ص 80 .

وأكد وزير الخارجية الجزائري" رمطان لعمامرة" في وقت سابق، أنّ بلاده مستعدة للاستجابة لأيّ طلب يتقدم به الليبيون لاحتضان لقاءات حوار لا تستثني أيّ تيّار لحلّ الأزمة التي تعصف بليبيا وركّز في هذا السياق، على ضرورة التحرّك الدبلوماسي لجمع شمل الليبيين، مضيفا أنّ "موقف الجزائر واضح يدعو إلى حوار وطني وإلى مصالحة وطنية في ليبيا [1].

وعلى الرغم من تأكيد مسؤولين حكوميين كبار على أن موقف الجزائر واضح من الأزمة الليبية إلاّ أن عددا من المراقبين يعتبرونه غير دقيق، فقد ذكرت مصادر إعلامية أن الجزائر تدرك أكثر من غيرها استحالة نجاح عملية سياسية في ليبيا، خارج القنوات الشرعية التي يمثلها البرلمان الليبي المنتخب، وهي قنوات يسعى بعض الليبيين إلى تجاوزها والتشكيك في شرعيتها.

وتحاول الجزائر جاهدة لعب دور الوساطة لحل الأزمة الليبية وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء غير مراعية لخصوصية الوضع السياسي والأمني في هذا البلد، فقد أبدت استعدادها مرارا لجمع الرافضين لشرعية البرلمان والداعمين للمجموعات المتطرفة بالنواب المنتخبين والمناهضين للإرهاب والتشدد وهو ما رفضته الحكومة في أكثر من مناسبة[2].

ولقيت مواقف الجزائر من الأزمة الليبية استهجانا في مختلف الأوساط العربية عموما والمغاربية خاصة، حيث وصف العديد من المحللين موقفها بـ"الغامض" لأنه يقوم على محاولة الاستثمار في الملف الليبي للعب دور إقليمي وافتكاك الوساطة من مصر غير القادرة هي الأخرى على تطويق الميليشيات المسلحة، باعتبارها طرفا في النزاع.

يذكر أن السلطات الجزائرية طلبت من نظيرتها القطرية المساعدة بالضغط على أطراف ليبية من أجل تقريب وجهات النظر لإنجاح مساعيها لإطلاق حوار بين الفرقاء الليبيين وإنهاء الاقتتال، بحسب دبلوماسي جزائري وتعليقا على هذا الخبر الذي أثار موجة استهجان حادة، أكد مراقبون، آنذاك، أن الجزائر تسعى جاهدة وبكل الوسائل الممكنة للعب دور استراتيجي في المنطقة

[1] _ خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص81.

[2] _ محمد عاشور مهدي، مرجع سابق.

المغاربية ولو على حساب الشعوب والسياسة الداخلية لدول الجوار، حيث استنكروا طلب الجزائر مساعدة قطر لحل الأزمة الليبية وهي المتورطة في دعم المتشددين وتزويدهم بالأسلحة[1].

[1] _مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، الأزمة الليبية إلى أين، العدد13، مارس 2017، الأردن، ص8.

خاتمـــــــة

لقد تمكنت الجزائر من تحقيق مكانة دبلوماسية مرموقة على الصعيد الدولي بصفة عامة، وعلى الصعيد الإفريقي خصوصا، فبالرغم من الأزمة التي واجهتها في التسعينات إلا أنه عادت إلى الواجهة خاصة بعد تحكمها في وضعها الداخلي، إذ أعادت بعث نشاطها الدبلوماسي وأحيته خاصة على الصعيد الإفريقي، كما واصلت نضالها الرامي إلى تدعيم وتعزيز مبادئ وقيم التعايش السلمي ودعوتها لكافة أعضاء المجتمع الدولي للابتعاد عن العنف والقوة ووجوب حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، بالإضافة إلى حضورها البارز على مستوى أجهزة ومؤسسات الاتحاد الإفريقي.

شهدت الجزائر عدة قضايا إفريقية برز فيها دورها وحضورها القوي على مستوى الاتحاد الإفريقي، وتمثيلها لقضايا القارة وعملها على جلب التعاون الأوروبي من أجل تنمية إفريقيا، وللحفاظ على هذا المبتغى المنشود أصبحت الجزائر تلعب دور الوسيط على المستوى القاري والدولي، وساهمت الدبلوماسية الجزائرية بقسط وافر في إيجاد حلول سلمية للنزاعات المسلحة سواء كانت دولية أو داخلية، فقد ساهمت في إيجاد حل للنزاع العراقي الإيراني عام 1975، واتفاق السلام بين إثيوبيا واريتريا في سنة 2000، وكذا مساهمتها في حل االنزاع الداخلي المالي، والنزاع الليبي.

إضافة إلى ذالك فان الجزائر لعبت دورا بارزا في تسوية النزاعات من خلال الوساطات، كما هو الشأن في مسالة تحرير الرهائن الأمريكيين في إيران عام 1982، ضف إلى ذلك مساهمات الجزائر عبر المنظمات الدولية والمبادئ والمواقف الصريحة التي عبرت عنها دبلوماسيتها تكريسا للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية، ورغم الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء وغياب دورها على الساحة الدولية، إلاّ أنها سرعان ما استعادت مكانتها الدولية بعد انتخاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة .

إن كل هذه المعطيات من شأنها أن تفصح عن حقيقة بالغة وهي عدم اكتفاء الجزائر بتبنيها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المكرسة في دساتيرها في الشكل النظري فقط، بل ذهبت أبعد من ذلك، من خلال سعيها الجاد والحثيث لتفعيل القيم السلمية على أرض الواقع، أملة في الوصول

إلى تنمية يسودها السلم والأمن والاستقرار، فالدبلوماسية الجزائرية عملت على توطيد التعاون العربي والدولي، والتمسك بمبدأ حق تقرير المصير ودعمها للحركات التحررية .

كما عملت الجزائر على الحد من انتشار الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، لإدراكها بأن استقرار هذه المنطقة وأقاليم أخرى مرهون بعقلنة استخدام الأسلحة، لتكون بذلك الجزائر من الدول التي تسعى دائما إلى تقديم حلول واقعية للمشاكل التي تواجه الإنسانية، ومحاربة الإرهاب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

وقد عرف نشاط الدبلوماسية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة قفزة نوعية من خلال تركيزها على الدعوة إلى ضمان تنسيق اكبر بين المجموعة الدولية في محاربة الإرهاب وضمان الأمن لاسيما في ظل التحولات التي عرفتها المنطقة العربية، باعتبار أن الجزائر كانت السباقة إلى مطالبة المجتمع الدولي بتنسيق الجهود والتحسيس بخطورته.

وهكذا تمكنت الجزائر من أن تحقق لصالحها وصالح كافة البلدان النامية_ في مجال النشاط الخارجي، السياسي منه والاقتصادي والثقافي_حصيلة معتبرة في اقل من عقدين على عودتها إلى الساحة الدولية، معتمدة على طيب سمعة ثورتها المظفرة وجدية برامجها، ومصداقية جهازها الدبلوماسي وتحركه الدؤوب.

ومن أهم انجازات الدبلوماسية الجزائرية المساهمة المباشرة في عمليات تحرير البلدان الإفريقية غير المستقلة، بالدفاع عن قضاياها بالمساعي الدبلوماسية، وكذلك عقد العديد من المؤتمرات السياسية والاقتصادية الناجحة على أراضيها ومنها المؤتمر التاريخي لقمة البلدان غير المنحازة لسنة 1973، وكذلك المساعي الجزائرية الحميدة التي سمحت سنة 1969 بتسوية المقاطعة القائمة بين المغرب وموريتانيا.

ويمكن لنا تقديم بعض التوصيات منها

تضمين بعض أحكام الدستور مواد تسمح للسلطات المعنية في الدولة في المجال الدبلوماسي بتكثيف جهودها والسماح لها بالقيام بالآليات الدبلوماسية في هذا المجال سواء أثناء النزاعات المسلحة أو النزاعات الغير المسلحة.

توسيع مجال تدخلاتها في إيجاد حلول للنزاعات القائمة بين الدول وتفعيل دور وزير الخارجية في مجال العلاقات الدبلوماسية.

تفعيل دور الجزائر على مستوى الاتحاد الإفريقي لمواجهة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية والمرافعة عن قضايا الأفارقة لدى الشركاء الدوليين.

العمل على إعطاء وإحياء دور جامعة الدول العربية في دورها في فض نزاعات الحدود العربية.

تفعيل دور كافة السبل السلمية وجعلها في مصاف الطرق ذات الأهمية البالغة في تسوية النزاعات الحدودية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- **الكتب:**

1) إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

2) حسين قادري، الدبلوماسية والتفاوض، الطبعة الأولى، منشورات خير جيس، الجزائر،1999.

3) زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، الطبعة الأولى، دار الرواد، ليبيا، 1999.

4) سهيل حسن الفتلاوي، غالب عواد حوامدة، القانون الدولي العام، حقوق الدول وواجباتها- الإقليم- المنازعات الدولية، الدبلوماسية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن،2007.

5) شبانة عبد الفتاح، الدبلوماسية، القواعد القانونية، الممارسة العلمية، المشكلات الفعلية، مكتبة مدبولي، مصر،2002.

6) صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم، Editions Anep، الجزائر،2002.

7) عاطف فهد المغاربز،الحصانة الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ، دار الثقافة، الأردن، 2009.

8) علي حسن الشامي، الدبلوماسية،(نشأتها، وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية)، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2009.

9) عمار بوحوش، التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى غاية1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.

10)عبد القادر رزّيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية ، انكسار دائم أم انحسار مؤقت،الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر ، 2005.

11) عمر سعد الله، دراسات في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2004.

12) غازي حسن صباريني، الدبلوماسية المعاصرة، ، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2005.

13) محمد بوعيشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الكبرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الاريترية، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 2004.

ب- **الرسائل والمذكرات الجامعية :**

1. رسائل الدكتوراة :

- أحمد بن فليس، السياسة الخارجية الجزائرية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962، أُطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر،2007 .

2. مذكرات ماجستير:

1- أحمد ايت ادير، التعددية الأثنية والأمن المجتمعي، دراسة حالة مالي، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2011-2012.

2- أميرة حناشي، مبررات السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،2007-2008.

3-بلقاسم لوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة الماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة البليدة، 1994.

4-نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 3، 2010.

5- سمية بوجلال، التحكيم في النزاعات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، فرع العلاقات الدولية، وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2011-2012.

6- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2010-2011.

7- عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005.

8- عمر بوضربه ، النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية–58–59، رسالة ماجستير في التاريخ،كلية العلوم السياسية كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001.

9- علي عاشوري ، سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الافريقي، رسالة الماجستير ، معهد العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 1998.

10-فيصل مقدم، الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي _ الارتري، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007_2008.

11-ليلى قارة، الوساطة الجزائرية في النزاع المالي، رسالة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010.

12-– محمد ذيب، التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2011–2012.

13-مدلّل حفناوي، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، قانون دولي عام، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2011–2012.

3. مذكرات الماستر

- سعاد لهراوة ,معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي، تخصص دراسات أمنية وإستراتجية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، 2014–2015.
- مختار بساك ، حل النزاعات الدولية علي ضوء القانون، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقو، جامعة وهران، 2011–2012.

ت _ المواثيق والاتفاقيات الدولية

- ميثاق الأمم المتحدة

ث_ المقالات :

1) المقالات الأكاديمية

1-أمال حمادة، إيران والشرق الأوسط مجلة السياسة الدولية، العدد 152، افريل، 2003.

2-بن عائشة محمد الأمين، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتجية (دراسة حالة مالي)، جامعة الجزائر 03.

3-بوجنيه قوي، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 2012/07/03.

4-جمال اسماعيل، التحديات الأمنية والدفاعية في إفريقيا، مجلّة الجيش،العدد487، الجزائر، لسنة 2001.

5-صلاح حليمة، النزاع الإريتري -الإثيوبي، رؤية تحليلية مجلة السياسة الدولية، عدد 136، سنة 1999.

6-خالد حنفي علي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتجية، القاهرة،2015.

7-مركز الدراسات الشرق الأوسط، الإستراتجية الأمريكية إتجاه البحر الأحمر والقرن الإفريقي، مجلة العصر، العدد4، لسنة 1999.

8-مقال مستشار الرئيس الإرتيري "اريتريا ترفض وقف إطلاق النار حتى انسحاب القوات الإثيوبية من أراضيها " الأهرام الدولي، العدد 41451، ليوم 02-06-2000.

9-مركز دراسات الشرق الأوسط_الأردن، الأزمة الليبية إلى أين، العدد13، مارس 2017.

2) المقالات الالكترونية

1- عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، مقال منشور على الموقع htt.p www.alhiwar.org.

2- محمد عاشور مهدي ,قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة, http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm.

3- www.un.org موقع إلكتروني للأمم المتحدة.

4- اتفاقية الجزائر1975، مقال منشور على الموقعwww. marefa.com .

5- حرب الخليج الأولى، الحرب الإيرانية العراقية، مقال منشور على الموقع

/https .www .almrsal .com

6- الحرب العراقية الإيرانية، طموح صدام وأحلام المرشد، مقال منشور على الموقع

www.aljazeera.com

ثانيا: المراجع بالغة الفرنسية

I. Ouvrage :

a. ARON Raymond, Paix et guerre entre les nations. Calmann lévy, 2004 .
b. -DE GUILLAUNE (devin) et Marie Claude smouts, les organisations internationales, Armande calin,paris, 2011.
c. Siracus Joseph M : Diplomacy, Avertyshort introduction, oxford university, press, 2010.
d. HAMILTON kith et RICHARD lanchorne, «the practice of Diplomacy: Evolution, theory and Administation", 2 edition.
e. PHILIP –MOREAU de franges, relation internationales troisieme édition, Par édition de seul ,juin 1997.

II. Théses

a. MOKRANI nassim ,les nouvelles diplomaties ,edition casbah ,Alger,2005.

III. Articles de revues

1. Protocol relative A la creation du concile de paix et de sécurite de L'UA adopté lors de la 1er session ordinaire de la confiance de L'UA, tenue A Durban(Afrique de sud),le 09/07/2002.
2. Modalités de mise en œuvre de l'accord-cadre de L'OUA , sur le règlement du différend entre L'Éthiopie et L'Érythrée.
3. Christophe chapin, Ethiopie –Erythrée ,article, www.rfi.fr, Vue le 25/05/2017.
4. Arrangements Technique pour la mise œuvre de l'accord -cadre de l'OUA et ces modalités.

الفهرس

مقدمة 01

الفصــل الأول: الدبلوماسية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين 05

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية في القانون الدولي 06

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية 06

الفرع الأول: تعريف الدبلوماسية 07

أولا: المفهوم اللغوي 07

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي 08

الفرع الثاني: أنواع الدبلوماسية 10

أولا: دبلوماسية القمة 11

ثانيا: دبلوماسية الأزمات 11

ثالثا: دبلوماسية التحالفات 12

رابعا: الدبلوماسية الأمنية 12

المطلب الثاني: الآليات الدبلوماسية لحفظ السلم والأمن الدولي. 13

الفرع الأول: المفاوضات 13

أولا: تعريف المفاوضات 14

ثانيا: عناصر المفاوضات 15

الفرع الثاني: المساعي الحميدة 16

أولا: تعريف المساعي الحميدة 16

ثانيا: تطبيق المساعي الحميدة 16
الفرع الثالث: الوساطة..... 17
أولا: تعريف الوساطة 17
ثانيا: أشكال الوساطة 18
ا_الوساطة الجماعية..... 18
ب_ الوساطة الفردية 18
ت_ الوساطة التعاقدية 18
الفرع الرابع: التحقيق 19
أولا: تعريف التحقيق..... 19
ثانيا: خصائص التحقيق 19
الفرع الخامس: التوفيق 20
أولا: تعريف التوفيق 20
ثانيا: خصائص التوفيق 20
المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية نشأتها مبادئها..... 21
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الجزائرية 22
الفرع الأول: الخلفية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية 22
أولا : دور الدبلوماسية الجزائرية قبل الاستقلال..... 22
ثانيا: دور الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال..... 24

ثالثا: انبعاث الدبلوماسية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 25

الفرع الثاني :سمات الدبلوماسية الجزائرية.....25

أولا:العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية..... 25

ثانيا: تأثر السياسة الخارجية الجزائرية بالأزمات 26

ثالثا: طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية..... 27

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية..... 28

الفرع الأول: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة..... 29

الفرع الثاني: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها 29

الفرع الثالث: مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية..... 31

الفرع الرابع: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول..... 32

الفصل الثاني: مظاهر تجسيد الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلّحة 34

المبحث الأول: تدخل الدبلوماسية الجزائرية في حلّ النزاعات الإقليمية 35

المطلب الأول: وساطة الدبلوماسية الجزائرية لتسوية النزاع الاريتري- الاثيوبي 35

الفرع الأول: تحديد موضوع النزاع..... 36

أولا: أصل النزاع الاريتري- الاثيوبي..... 36

ثانيا: أسباب النزاع 38

أ- أسباب اقتصاديه..... 38

ب- أسباب سياسية..... 38

ت- أسباب إستراتيجيه 38

الفرع الثاني: فاعلية الدبلوماسية الجزائرية في حلّ النزاع..... 39

أولا: جهود الدبلوماسية الجزائرية للوصول الى اتفاق السلام..... 39

أ- بداية المفاوضات غير المباشرة في الجزائر..... 41

ب- مواصلة المفاوضات غير المباشرة في الجزائر 42

ثانيا : القيمة القانونية لاتفاق السلام..... 43

أ- طبيعة اتفاق وقف إطلاق النار 43

ب- لجان التعويضات. 44

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في النزاع المالي..... 44

الفرع الأول: طبيعة النزاع المالي..... 45

أولا: جذور الأزمة المالية 45

ثانيا: أسباب الأزمة في مالي 46

ثالثا: أطراف الأزمة المالية 48

الفرع الثاني: الدور الجزائري لحل الأزمة المالية..... 48

أولا : فعالية جهود الجزائر لحل الأزمة المالية 48

ثانيا: تفعيل دور الجزائر لحل الأزمة 50

المبحث الثاني: مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية.....53

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية لوضع حد للخلاف الحدودي

بين العراق وإيران عام 1975.....53

الفرع الأول: طبيعة النزاع الإيراني العراقي.....53

الفرع الثاني: الوساطة الجزائرية بين العراق وإيران عام 1975.....55

المطلب الثاني: دور الجزائر في القضية الليبية 57
الفرع الأول: أسباب النزاع الليبي.....57
أولا: الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية 57
ثانيا : الأسباب التاريخية و السياسية 57
الفرع الثاني: الوساطة الجزائرية لحل النزاع الليبي.....58
خاتمة:.....61
قائمة المراجع: 64
الفهرس : 70

الملخص

يكتسي موضوع مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة أهمية بالغة على المستوى الدولي والإقليمي، باعتبار أن الجزائر من البلدان حديثة الاستقلال وبالرغم من حداثة بنائها السياسي إلا أنها تمكنت من انتزاع مكانة على المستوى الدبلوماسي، الأمر الذي مكنها في حل النزاعات الدولية عموما، ومساهمتها في حل النزاعات الإقليمية للقارة الإفريقية خصوصا.

يتمحور سياق هذه المذكرة حول إبرا ز جهود النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيدين الأفريقي والدولي، والذي يرمي أساسا إلى تحقيق السلم والأمن وحفظهما، ومنع حدوث النزاعات الدولية في القارة الإفريقية، أملا في الوصول إلى مستقبل خال من الحروب يسوده السلم والأمان، ولقد أدت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في الكثير من النزاعات وأثبتت نجا عتها التي كانت تلعب فيها دور الوساطة، وفي هذا الصدد يجب التذكير بموقفها الايجابي بخصوص النزاع الاريتري والإثيوبي والذي انتهى باتفاق الجزائر للسلام بين الطرفين،وكذا التنويه إلى دور الوساطة الجزائرية في النزاع المالي ، ضف إلى ذلك تدخلها لحل النزاع الإيراني والعراقي.

بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية الجزائرية المبذولة في انجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي الهادفة إلى تجسيد الاستقرار الإقليمي .

Résume

Le sujet de contribution diplomatique Algérienne au règlement des conflits armé une grande importance à l'échelle internationale et Africaine, apparait suivant l'exemple Algérien des pays nouvellement Indépendants
Et malgré sa nouveauté de constitution politique elle est arrivée à former un
Résultat diplomatique qui participe pour trouver des solutions aux contentieux
Internationaux de façon générale et au niveau Africain surtout.

Ce sujet se base sur les efforts Algériens au niveau international et Africain qui ont pour but de ramener et protéger la paix et la sécurité en Afrique dans l'espoir d'arriver à un avenir Africain sans guerre pour consolider la paix et la quiétude, à l'exemple de la diplomatie Algérienne qui a trouvé une solution pacifique au problème de l'Erythrée et de l'Ethiopie, ainsi que la mention du rôle de la médiation algérienne dans le conflit du mali, ainsi que l'intervention pour résoudre le conflit iranien et irakien.

Ainsi que ses efforts dans la construction du conseil africain de la paix et la sécurité qui a pour but d'assure la stabilité régionale.